التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643
الأحد 15 ذو القعدة 1444هـ الموافق لـ4 جوان 2023 م
العدد 444 الثمن 1000 م

كلمة العدد

«كيان يهود» عضو فيها
تونس تراهن على منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتّنمية

حزب التحرير/ ولاية تونس
يسلّم وزيرة العدل رسالة مفتوحة

بعد روما وباريس: حتى بريطانيا تكافح عصابات "الحرقة" في تونس

التمسك بعلاقات إستراتيجية مع أوروبا والإصرار على التبعية

الأزمة في تونس أزمة نظام لا أزمة غذاء

«كيان يهود» عضو فيها
تونس تراهن على منظّمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية

أصبح التناقض والتضارب بين القول والفعل الاختصاص الأبرز لرئيس الدولة «قيس سعيد». ومن أكثر المسائل التي خاض فيها وشدّد على أهميتها مسألة السيادة واستقلالية القرار واستحالة الرضوخ والخنوع للقوى الأجنبية, وأنّ التعامل مثلا بين تونس وأوروبا يجب أن يكون «الندّ بالندّ» كما جاء في حديثه مع وزير الخارجية قبل زيارته الأخيرة لفرنسا, هذه الزيارة أتت لتثبت بما لا يدع مجالا للشكّ أن حساب الحقل يخالف حساب البيدر في سياسة ومسار الرئيس.

وزير الشؤون الخارجية ذهب إلى فرنسا ليجري مباحثات مع مسؤولين فرنسيّين حول مسألة الهجرة وسبل دعم تونس لمجابهة أزمتها الاقتصادية. وزير الخارجية حلّق يبحث عن الدعم, والرئيس يؤكد صباحا مساء ويوم الأحد على الاعتماد على الذات وعدم حاجة تونس لمن يدعمها لما تزخر به من خيرات وكفاءات رغم أنّ «هناك» من يعرقل كل الجهود الرامية للنهوض بتونس وتوفير الحياة الكريمة لأهلها. هذا وقد استهل وزير الخارجية زيارته لفرنسا بمقابلة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتهدف هذه المنظمة حسب ما يدّعيه مؤسّسوها وأعضاؤها إلى تشجيع السياسات التي من شأنها توفير الرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم, وتعدّ هذه المنظمة منتدى للبلدان الملتزمة بالديمقراطية واقتصاد السوق وبالتالي دعمها للدول الضعيفة يتمثّل في إجبارها على تطبيق النظام الديمقراطي الوضعي وإخضاع اقتصادها لمنظومة اقتصاد السوق التي انخرطت فيها تونس منذ الثمانينات تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها, ممّا جعل الدولة التونسية تخضع لما يسمّى ببرنامج الإصلاحات الهيكلية التي أملاها صندوق النقد الدولي على السلطة في تونس, تماما كما هو الحال اليوم في ظل حكم «قيس سعيد» ومن قبله زمن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة.

ويعدّ اقتصاد السوق الحر من أهم ركائز النظام الرأسمالي كما هو شأن الديمقراطية, لذا لا يمكن اللجوء إلى منظمة كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دون الخضوع التام لوجهة نظر الغرب خضوعا تاما واتّباع خطاه شبرا بشبر, إلى غاية دخول جحره والرضا بالعيش في ضنكه, وعليه فادّعاء «قيس سعيد» التمسك بالسيادة والاستقلالية مجرد شعار أجوف لا ينخدع به إلّا السذج أو من كان في قلبه مرض. فهو لا يختلف عمن سبقوه في الحكم إلا بما يردّده من تزهات.

نعود إلى اقتصاد السوق الذي تشترط منظمة التعاون الاقتصادي على كل دولة تريد الدعم اعتماده في سياستها الاقتصادية, نجد أنّ تونس تورطت فيه وارتمت في مستنقعه منذ سبعينات القرن الماضي حين فشل النمط التنموي المفروض من صندوق النقد الدولي, ثم في الثمانينات تم إدماج تونس في منظومة اقتصاد السوق وتكريس تبعيّتها التي تكاد تكون أبدية للمديونية الخارجية. وهذا ما تأكد من خلال اتفاقية الشراكة التي أبرمها «بن علي» مع الاتحاد الأوروبي وتمّ بموجبها إحداث منطقة للتجارة الحرة للبضائع الصناعية, هذه الاتفاقية قابلة للتوسّع لاحقا لتصبح اتفاقية تبادل حر شامل ومعمّق, وهذا ما كانت تسعى إليه الحكومات المتعاقبة بعد الثورة, ممّا يكرس فتح الأسواق التونسية أمام كافة البضائع الأوروبية بما فيها الخدمات والسلع الزراعية والحال أنّ المنظومة الإنتاجية التونسية في كافة القطاعات المستهدفة بالتحرير غير قادرة على تحمل المنافسة الأوروبية ويخشى أن يؤدي هذا الانفتاح إلى سيطرة الجانب الأوروبي على كافة مفاصل الاقتصاد التونسي..وهنا لابدّ من الإشارة إلى سياسة التضليل التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة ومفادها أن تونس سترتقي إلى مرتبة الشريك المميز من خلال انفتاحها الكلي واندماجها التام في الفضاء الأوروبي.

سياسة التضليل تلك واصل الرئيس في انتهاجها ولكن بشكل مختلف يشبه إلى حد بعيد نهج «معمر القذافي» الذي كان دوما يصف الوقائع والأوضاع كما هي دون تزييف أو تبديل, فهو دوما يصف الغرب بما فيه من صفات قبيحة ويحذّر من مغبة الخضوع له وغالبا ما يعمل على كشف مخططاته وألاعيبه في خطاباته الثورية, لكن على أرض الواقع نجد أنّه من أكبر عملاء الغرب وأذياله المخلصين له.

إذن, اللقاءات التي أجراها وزير «قيس سعيد» هناك في باريس مع شخصيات عديدة على رأسهم وزير خارجية فرنسا والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنتفي فيها الندّية كما ادّعى سعيد ولا تجسّد السيادة لتونس كما أوهم الرئيس الكثيرين, هي زيارة المراد منها إتمام ما بدأه «بورقيبة» وبن علي ثم الحكومات المتعاقبة بعد الثورة لا أكثر ولا أقل. فكما ذكرنا سابقا, منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معاييرها واضحة ومحدّدة لا تدعم إلاّ من يدخل بيت الطاعة التابع للقوى الاستعمارية ويتفانى في خدمتها والسهر على مصالحها, فحديث وزير الخارجية مع الأمين العام لتلك المنظمة حول دعم الاستثمار يعني منح المزيد من الامتيازات للمستثمر الأجنبيّ وتمتيعه بما لا يحق للمستثمر التونسي التمتع به. هذا ولا تعد المراهنة على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تكريسا للتبعية الاقتصادية فقط بل هي تمهيد لمصيبة أدهى وأمرّ وهي التطبيع مع «كيان يهود», فهذا السرطان عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انضمّ إليها منذ عقد تقريبا ولا نخال الرئيس «قيس سعيد»وموظفيه في الحكومة يجهلون هذا الأمر, فبعد تلك الكلمات الشهيرة والتي مكنته من الفوز في الانتخابات الرئاسية «التطبيع خيانة عظمى», اختفى هذا الشعار حين علّق قيس سعيد على تطبيع العلاقات بين الإمارات المتحدة و«كيان يهود» فقد اعتبره الرئيس شأنا داخليا ويتعلق بسيادة الإمارات ولا يتدخل فيه, وها هو يطرق باب منظمة أحد أعضائها يمعن في تقتيل وتجويع وتشريد المسلمين في فلسطين. يقتل أطفالهم بدم بارد ويستحيي نساءهم ويهتك أعراضهم بمباركة قوى الشرّ الاستعمارية التي يطمع قيس سعيد في دعمها ومعونتها.

الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها تونس تعتبر فرصة سانحة لابتزازها وجرّها نحو التطبيع مع أرذل خلق الله «كيان يهود», ونقصد بالتطبيع ذلك المعلن صراحة كما هو الحال مع الإمارات ومصر والأردن والبحرين والمغرب, أمّا التعامل غير المعلن مع كيان الشر هذا فهو حاصل وتعمل به معظم دول البلدان الإسلامية وتونس من ضمنها.

هي مسألة وقت لا غير, هم ينتظرون الذريعة والمبرّر لإعلان التطبيع مع الكيان السرطاني الخبيث, وحتما ستأتي الذريعة من بوابة الأزمة الاقتصادية, فالدولة في تونس على وشك إعلان إفلاسها وحينها سيتم جرها إلى نادي باريس لجدولة ديونها والمقابل هو إقامة علاقات معلنة مع «كيان يهود» وسيجد قيس سعيد ما يبرّر به تطبيعه مع عدونا الأكبر وسيواصل حديثه عن السيادة وعن إرادة الشعب وعن قوته وقدرته الشرائية وسيفرّق بين «كيان يهود» والجرائم التي يرتكبها في حق المسلمين, تماما كما فعل حين أعاد العلاقات مع سوريا ورئيسها السفاح «بشار الأسد», لقد قال في الجرائم التي ارتكبها في حق أهل سوريا «نحن نتعامل مع دولة وليس مع نظام وكأنّ بشار ليس هو رئيس الدولة التي نكّلت بالشعب السوري. حتما سيلتجيء لتلك الخزعبلات التي تقول إنّ قتل المسلمين وتشريدهم واغتصاب كل حقوقهم تقوم به جماعات صهيونية وليس اليهود. لقد ابتلانا الله برويبضات يخجل «أبو رغال» من خيانتهم وتواطؤهم مع الأعداء..

بيان صحفي

حزب التحرير/ ولاية تونس يسلّم وزيرة العدل رسالة مفتوحة

قام صبيحة اليوم الخميس 01/06/2023 وفد من حزب التحرير/ ولاية تونس، يضم كلا من رئيس المكتب السياسي الأستاذ عبد الرؤوف العامري ورئيس لجنة الاتصالات المركزية الأستاذ ياسين بن يحيى وعضو لجنة الاتصالات المركزية الأستاذ المحامي فتحي الخميري وعضو المكتب الإعلامي الأستاذ أحمد تاتار، قام بتسليم وزيرة العدل السيدة ليلى جفال رسالة مفتوحة حول تصاعد وتيرة الإيقافات المتكررة لشباب حزب التحرير في تونس.

وقد تضمنت الرسالة تذكيرا بمنهج الحزب في العمل السياسي وتأكيدا على أنه حزب سياسي مبدؤه الإسلام ويعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة باعتماد الصراع الفكري والكفاح السياسي وأنه لا يتلبس بأية أعمال مادية مطلقا، بل إنه يجرم اللجوء إلى العنف أو التماس الدعم الأجنبي باعتبار أن ذلك محرم شرعا.

كما تضمنت الرسالة إشارة إلى المحاكمات الجائرة التي تعرض لها شباب حزب التحرير في ظل النظام القائم، سواء

قبل الثورة أم بعدها، وتأكيدا على أن الأمر بعد 25 تموز/يوليو أصبح أكثر خطورة وأشد ظلما وتعسفا، حيث لم يعد الموقف مقتصرا على بعض الممارسات البوليسية بل إن ممثلي النيابة العمومية، ورغم صفتهم القضائية، أصبح لهم دور سلبي ومجار في أغلب الحالات لتلك الممارسات العشوائية، حتى إن بعض أعضاء النيابة يحيلون محاضر الأبحاث إلى القطب القضائي للإرهاب وهو ما شكل منعرجا خطيرا لسياسة جزائية تنحاز إلى تطويق ومحاصرة نشاط حزب التحرير ومحاولة ترهيب شبابه، من ذلك إيقاف رئيس المكتب المحلي لحزب التحرير بمنطقة قليبية السيّد عادل الأنصاري وإدانته من أجل «مخالفة قانون الطوارئ وتوزيع مناشير من شأنها تعكير صفو النظام العام»، ليسارع القضاء بإصدار حكم بالسجن مدة عامين اثنين مع النفاذ العاجل.

هذا وقد استنكر حزب التحرير/ ولاية تونس من خلال هذه الرسالة خضوع القضاء إلى الإملاءات السياسية الجائرة، معتبرا أن هذه السلوكيات تعكس فشل منظومة العدالة ببلادنا وتفريطها في أدنى معايير الاستقلالية والموضوعية، وأن القضاء لا يمكن أن يكون مستقلا وعادلا إلا في ظل منظومة التشريع الإسلامي وفي إطار حكم راشد على أساس الإسلام الذي لا يعرف المحاباة أو الخضوع لظالم أو مستبد وذلك تنفيذا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

حكّامنا في ظلّ الديمقراطيّة مطيّة للاستعمار

بقلم: الأستاذ خبيب كرباكة
رئيس المكتب الإعلاميّ لحزب التّحرير في ولاية تونس

انطلقت ثورة «الشعب يريد إسقاط النظام» من تونس في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010 - 14 جانفي/كانون الثاني 2011، وسرعان ما انتشر لهيبها في ليبيا واليمن ثم مصر وصولا إلى الشام. ثورة على الأنظمة الجبريّة القهريّة الحارسة للاستعمار الغربي الغاشم الذي أجهز على دولة الخلافة في بداية القرن المنصرم، وأقصى الإسلام عن الحياة والتشريع والحكم، واستبله المسلمين واستعبدهم وأراد جعلهم ركوبا ذلولا، فقيّدهم بحكام عملاء حفظوا مصالحه وأنظمته المفلسة التي ركّزت نفوذه على البلاد والعباد.

ولم يتوقّف الغرب وخدّامه عن محاولات إفشال الثورات وسرقتها وحرفها عن مسارها واختراقها وتيئيس الشعوب من التغيير، عبر التضليل المعنهج، والترويج لأهداف زائفة كفكرة الإبقاء على النظام والاكتفاء بمجرد تغيير وجوه الحكّام.

فمرّة أخرى، يؤكد الوسط السياسي في تونس أنه مرتهن للخارج وأنه لا علاقة له بالثورة إلا من باب استعمال شعاراتها للحصول على بعض القبول الشعبي، ثم لتحقيق مصالح الغرب، وأن من يصل إلى الحكم تحت سقف الديمقراطية لن يكون إلا مطية لتمرير أجندات الغرب، كائنا من كان.

فبينما يصول سفراء الدول الاستعمارية ويجولون بين مختلف الوزارات ومنها وزارات يُفترض أن تكون سياديّة، ليس آخرها زيارة سفير أمريكا إلى وزارة الداخلية في 17 ماي 2023 بغرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وبينما تغيب الحكومة في كبرى الملفات، على غرار ملفات الأمن المائي والغذائي والطاقي ذات العلاقة المباشرة بعجز الميزان التجاري، بل تعجز إلى حد الآن عن وضع حلول جذرية لملف النفايات أو مشكلة البنية التحتية المهترئة في المدارس والطرقات أو تفاقم ظاهرة قوارب الموت أو ظاهرة العنف داخل الملاعب أو أسباب تعثر الثورة الرقمية، ويكفي لنشاهد الانبهار الحكومي بالحديث مع الأجانب عن الذكاء الصناعي مثلا، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لندرك حجم الغباء السياسي المستدام الذي يحرك حكومة الرئيس.

وبينما يعجز اللسان عن وصف حالة الجاهزية الحكومية العجيبة للخضوع والارتهان والتفريط في مقدرات البلد وثرواته وفي مقدمتها الثروة البشرية من الأدمغة المهاجرة، نجد الرئيس قيس سعيد يُكرّس حالة البطالة الاقتصادية والعبث السياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي: فإن المتابع لتصريحات الرئيس، يجد أنه يستعمل بعض العناوين الصحيحة المغرية، من قبيل التعويل على الذات وعلى مواردنا الطبيعية، ولكن دون أية مضامين وإجراءات عملية على أرض الواقع تُجسد تلك الشعارات وتحقق سيادة تونس على ثرواتها. بل تسير الحكومة بالتوازي مع الخطاب الشعبوي في تبني نهج الحكومات السابقة نفسه في تعبئة موارد الدولة، والخيار الرأسمالي الليبرالي نفسه في الاقتصاد، وفي تمكين الشركات البترولية الأجنبية من رخص الاستغلال، مع أن الجميع يدرك عجزها عن الهرب من لهيب ارتفاع معدلات التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بل عن مجرد التفكير في تغيير منوال التنمية.

أما على الصعيد السياسي: فإن العبث السياسي قد بلغ ذروته، فالقضاء الآن هو مجرد وظيفة يُجبر فيها القاضي على تصفية خصوم الرئيس خوفا من تصفيته، لا بل تحول القضاء إلى مجرد جهاز تنفيذي للرغبات الرئاسية التي قد تنزل إلى مستوى الاجتماع مع رئاسة الحكومة لتدارس موضوع أغنية شبابية حول المخدرات تسببت في اعتقال بعض الطلبة والمطالبة بإخلاء سبيلهم على الفور.

من جهة أخرى، ورغم تراكم الملفات الحارقة المتعلقة بالأمن القومي على غرار مسألة الهجرة، والأمن المائي والأمن الطاقي وما يتطلبه ذلك من تنسيق إقليمي، يتجاوز الحدود الوهمية، بمنطق العلوم الجيولوجية التي تنتسب إليها رئيسة الحكومة، ومنطق الموارد والثروات الطبيعية التي لا تعترف بحدود ولا بسدود، وهو ما يفتح عيون وعقول الواعين على خيار الخروج من أقفاص الاستعمار، على أمل تحقيق ما في قلوب المسلمين من رغبة في الوحدة على أساس الإسلام.

وأما على مستوى السياسة الخارجية: فإنه فضلا عن تلك القبل الشهيرة التي حظي بها رئيس فرنسا ماكرون على كتفيه، فإن الارتماءات المشبوهة بين أحضان الإمارات والسعودية ومصر ثم أخيرا تطبيع العلاقات مع الطاغية بشار أسد، انصياعا وخضوعا لرغبة أمريكا، كفيلة وحدها بترجمة حقيقة استعمال شعارات الثورة من أجل التمكين للثورة المضادة، ولقتل الرغبة في التغيير لدى الشعوب وخاصة على أساس الإسلام، ما جعل طاغية الشام الذي قتّل وشرّد أبناء شعبه يثني على الرئيس قيس سعيد بعد تأكيده على أن تونس كانت منصة لنشر الفكر الظلامي في المنطقة العربية.

ونقول هنا، إن الرجال مواقف، وإن التاريخ لا يرحم، ولذلك نذكر سيادة الرئيس الذي هرول إلى لقاء ابن سلمان وجزار الشام في السعودية، ورفع من هناك شعار رفع التحديات، بتصريحه للجزيرة يوم 23 نوفمبر /تشرين الثاني 2018 تعليقا على زيارة ابن سلمان إلى تونس، حيث قال: «ما دام الشعب التونسي الحر يرفض زيارة ابن سلمان إلى تونس، على الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أن يُنصت إلى شعبه قبل أن يفتح ذراعيه من أجل مصالح ظرفية. فالمبادئ لا تشترى ولا توزن ببراميل النفط».

فهل كان الرئيس يمارس التقيّة يومها أم أنّ المبادئ قد تمّ شراؤها بما هو أقل من براميل النفط؟!

في الأثناء، تحاول المعارضة الديمقراطية المتشبعة بالثقافة الغربية توسيع دائرة الاتصال بالدوائر الأجنبية، عسى أن تحظى بدعم مشروط يعيدها إلى الحكم من بوابة انتصار الديمقراطية، حيث يقدم كل طرف نفسه أنه خير ضامن للديمقراطية في تونس، عملا بمقولة أبي نواس في الخمر: وداوني بالتي كانت هي الداء.

وهكذا، يتسابق الوسط السياسي في تونس حكّاما ومعارضة على تقديم البلاد على طبق من ذهب للاستعمار، كل حسب جهة ولائه، والضحية في هذا كلّه هو الشعب.

ختاما، ما يجب لفت انتباه الجميع إليه، حكاما ومحكومين، هو أن هذا النظام الفاسد هو الخطر الداهم بل الجاثم على صدورنا منذ إنشاء ما يسمى بدولة الحداثة، وأنه مستعد من أجل بقائه أن يغير جلده ألف مرة، ويضحّي بأكباش الفداء كبشا تلو الآخر، فتتم إقالة أعضاء الديوان الرئاسي والوزراء ورؤساء الديوان والولاة والمعتمدين وكل من تجب التضحية به لبقاء النظام، وبقاء الرئيس وجها مزينا للنظام، كما أعلنها صراحة حزب التحرير منذ أول يوم، بل قبل وصول قيس سعيد إلى الحكم. فهل من معتبر؟ وهل من ملتحق بقافلة الخلافة قبل فوات الأوان؟ أم أننا سننتظر أن ينطق أحدهم فيقول: «غلطوني»! ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

البنك الدوليّ مازال يعالج "الإجّاصة" التونسيّة

كشفت وكالة "بلومبيرغ" يوم الأربعاء 31 ماي 2023 أنّ البنك الدولي وافق على شراكة جديدة مع الحكومة التونسية لمدة 5 سنوات. وأضافت الوكالة أن البنك سيحيل البرنامج الجديد مع تونس إلى مجلس إدارته للموافقة عليه في غضون أسابيع دون تقديم مزيد من التفاصيل. يذكر أن رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس كان قد أعلن في شهر مارس الماضي أن البنك أوقف عمله مع تونس بسبب تصريحات رئيس الجمهورية قيس سعيّد حول وضعية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء والمضايقات التي تعرضوا لها.

التحرير: هذه المؤسسات الغربية، التي يقال عنها دولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، وفروعها في مختلف دول العالم، يدير مجالس إدارتها موظفون من مختلف الدول الاستعمارية. فهم يمثلون دولهم ويعلم كل منهم موقف الدول الأخرى، فيرتبون بينهم الإجراء المناسب لكل دولة من دول التبعية، ويحددون الموقف من الحكام النواطير الذين نصبوهم على رؤوسنا وما المطلوب منهم ومن الذي يعطونه فرصة ليواصل تنفيذ ما أمر به، ومن الذي عليه أن يترك منصبه لخلفه. ونصيب قيس سعيد اليوم أن يظهر في دور الوطني الذي يتحدى الغرب، فيخضع هذا الغرب، فتتراوح مواقف موظفي مؤسساته بين الموافقة والاستعداد للتفاوض وبين إيقاف الحوار وقطع الصلة، حتى تنضج الفريسة فتوضع على موائد السباع.

التمسّك بعلاقات إستراتيجيّة مع أوروبا والإصرار على التبعيّة

أعلنت رئاسة الجمهورية يوم الاثنين 29 ماي 2023 أن الرئيس قيس سعيّد أكد خلال استقباله اليوم بقصر قرطاج نبيل عمار وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج على تمسّك تونس بعلاقاتها الإستراتيجية مع الدول الأوروبية ومع الاتحاد الأوروبي في إطار المصلحة المشتركة. ونقلت الرئاسة في بلاغ صادر عنها نشرته بصفحتها على موقع "فايسبوك" عن سعيّد اعتباره أنّ الحنين مازال يهزّ في المدة الاخيرة أصحاب بعض الأقلام إلى خطب جول فيري Jules Ferry وتشديده على "سيادة الدولة التونسية وعلى ضرورة التعامل الندّ للندّ ".

وأفادت الرئاسة بأن سعيد ذكّر من جهة ثانية بالمبادرة التي كان تقدّم بها بخصوص تنظيم قمة تجمع دول شمال إفريقيا ودول جنوب الساحل والصحراء ودول شمال البحر المتوسط لمعالجة أسباب الهجرة وباعتبار أن الحلول الأمنية التقليدية أثبتت قصورها وحدودها فضلا عن أنها تقوم على معالجة النتائج والآثار لا على القضاء على أسباب الهجرة غير النظامية.

وجول فيري (Jules François Camille Ferry) سياسي فرنسي ووزير فرنسي سابق ولد في 5 أفريل 1832 وتوفي في 17 مارس سنة 1893. وكان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية ويتبنى مقولة أن الأجناس أو الشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية على الشعوب البدائية المستعمرة، وأن الشعوب الأولى تضطلع بدور تحضير وتأهيل الشعوب الثانية، وان مقولة «حرية، مساواة، أخوة» لم تنشأ ولا تصلح للشعوب المولّى عليه. وتقلد فيري منصب عمدة باريس لمدة 6 أشهر ونصف.

التحرير: التأكيد من قبل أعلى هرم السلطة على: «تمسّك تونس بعلاقاتها الإستراتيجية مع الدول الأوروبية ومع الاتحاد الأوروبي في إطار المصلحة المشتركة»، واعتبار ذلك أولى درجات سلم التقدم وتحقيق المصالح العليا لبلادنا، حتى وإن غُلّف الكلام بالحديث عن المصلحة المشتركة»، لا يبعد كثيرا عن المفاهيم التي كان ينادي بها «جول فيري»، والذي يرى «أن الأجناس أو الشعوب السامية (أي الأوروبيين ، والإتحاد الأوروبي بمفهوم اليوم)، تتمتع بواجب الوصاية والرعاية على الشعوب البدائية المستعمرة (تونس ونظيراتها)، وأن الشعوب الأولى تضطلع بدور تحضير وتأهيل الشعوب الثانية، وان مقولة «حرية، مساواة، أخوة» لم تنشأ ولا تصلح للشعوب المولّى عليه». فإذا سلمنا بالتبعية والحاجة إلى المستعمر، رغم النتائج الكارثية التي جنيناها من هذه العلاقة، كما يرى حكام تونس منذ المقبور والهالك، إلى من ينسبون أنفسهم إلى ثورة أهل تونس، فمن الخور، بل من الغباء انتظار تغير حالنا. فحتى شعاراتهم الزائفة والمخادعة استكثروها علينا، لأن هناك من لا يزال يرجو من مثل هكذا حكام خيرا، وهم معرضون عن شرع الله سبحانه وتعالى وأحكامه.

رئيس الاتّحاد التونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليديّة يستقبل القنصل العام لفرنسا بتونس

استقبل سمير ماجول رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية يوم الاثنين 29 ماي 2023 بمقر الاتحاد دومينيك ماس Dominique MAS القنصل العام لفرنسا بتونس بحضور نائبي رئيس الاتحاد السيدين محمد الكعلي وهشام اللومي ومراد المؤدب مدير ديوان رئيس الاتحاد. وتناول اللقاء عددا من الملفات ذات الاهتمام المشترك ومنها تنقل أصحاب المؤسسات التونسيين إلى فرنسا وتسهيل إجراءات حصولهم على التأشيرة لمساعدتهم على القيام بمهامهم في أحسن الظروف.

التحرير: إذا كان الرئيس قيس سعيّد يوجه وزير خارجيته نحو تمسّك تونس بعلاقات استراتيجية مع الدول الأوروبية ومع الاتحاد الأوروبي، واستراتيجية دول القارة الأوروبية تقوم على فكرة الاستعمار، فلا غرابة أن ينصب اهتمام السيد سمير ماجول رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ومعاونيه، على توسل الحصول تنقل أصحاب المؤسسات التونسيين إلى فرنسا وتسهيل إجراءات حصولهم على التأشيرة لمساعدتهم على القيام بمهامهم في أحسن الظروف، لدى القنصل العام لفرنسا. متى تتغير السياسة الاقتصادية لدى رجال أعمالنا من المناولة، إلى المستويات الاستراتيجية ورسم الآفاق؟

بعد روما وباريس: حتى بريطانيا تكافح عصابات "الحرقة" في تونس

أكّدت صحيفة "دايلي ميل" أنّ الوكالة الوطنية للجرائم في بريطانيا تستعد للعمل مع كلّ من تونس والجزائر على تتبع شبكات تنظيم عمليات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا من خلال تبادل المعلومات وتقديم المساعدة للكشف عن هذه العصابات.

ونقلت الصحيفة عن وزير الهجرة البريطاني "روبرت جنريك" قوله إنّ بريطانيا ستقوم بإجراءات جديدة للحدّ من عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين من إفريقيا نحو أوروبا لأنّها تخشى أن يتسبّب ذلك في ارتفاع عدد المهاجرين الذين يتجهون نحو أراضيها وستكثف جهودها للقضاء على العصابات التي تنظم عمليا الهجرة.

وأكّدت "ديلي ميل" أنّ وزير الهجرة البريطاني يقوم بداية من يوم الاثنين 29 ماي الجاري بجولة تدوم 5 أيام في إفريقيا وأوروبا تشمل تونس والجزائر أين سيقدم كافة إمكانيات الدولة البريطانية للمساعدة في "تعطيل وتفكيك عصابات الهجرة غير النظامية".

التحرير: هل فعلا أن الهجرة غير النظامية من تونس والجزائر باتت تشكل تهديدا للأراضي البريطانية، أم أن خصومها الأوروبيين زاحموها في مجالها، وحدائقها الخلفية والأمامية، واستغلوا موضوع الهجرة غير الشرعية، للتدخل المباشر، خاصة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي فوجدت "ميلوني" موضوعا دسما لعودة إيطاليا إلى الساحة الإقليمية، فكانت "زيارة" وزير الهجرة البريطاني "روبرت جنريك" إلى بلادنا والمنطقة لتدارك الأمر وتلافي الخسائر. خلا لكم الجو فبيضوا واصفروا، وإن غدا لناظره قريب...

أيّ فخر: تونس تساهم بحوالي 1000 عنصر في بعثات أمميّة بستّ دول؟

جددت تونس يوم الاثنين 29 ماي 2023 دعوتها إلى اعتماد مفهوم أشمل للأمن والسلم الدوليين قائم على التعاون والتضامن الدوليين وعلى فهم مشترك للجذور العميقة للنزاعات والأسباب المؤدية إليها بما من شأنه أن يحقق التنمية المتكافئة والمتضامنة والمستديمة لجميع الدول والشعوب.

وذكرت وزارة الخارجية في بيان صادر عنها نشرته على صفحتها بموقع فايسبوك بمناسبة اليوم الدولي لحفظة السلام أنّ مساهمة تونس حاليا بحوالي 1000 عنصر من العسكريين والأمنيين وخبراء السجون والملاحظين نساء ورجالا في بعثات حفظ السلام الأممية بكلّ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان ومالي وأبيي لدليل على انخراط تونس التام في هذه الآلية الأممية متعددة الأطراف كوسيلة لبناء السلام ونشر السلم والأمن وديمومتهما وحماية المدنيين وتعزيز الحلول السياسية للأزمات وتحقيق التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، وذلك بالرغم من تعقد المشهد الذي تعمل فيه العديد من بعثات حفظ السلام الأممية وخطورة الأوضاع الميدانية المحيطة بها."

وأشارت إلى أنّ تونس تعتبر منذ مشاركتها الأولى في بعثة حفظ السلام الأممية

بجمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 1960 من بين أهم المساهمين في مهام حفظ السلام الأممية مبرزة أنّ ذلك ياتي اقتناعا منها بالدور المحوري الذي تضطلع به هذه البعثات من أجل حماية المدنيين والمساعدة في بناء السلام وإحلال الأمن في سياقات النزاع.

التحرير: الإصرار على مزج الحديث عن "مفهوم أشمل للأمن والسلم الدوليين قائم على التعاون والتضامن الدوليين وعلى فهم مشترك للجذور العميقة للنزاعات والأسباب المؤدية إليها بما من شأنه أن يحقق التنمية المتكافئة والمتضامنة والمستديمة لجميع الدول والشعوب". مع الاستجابة إلى تنفيذ خطط واستراتيجيات دول الهيمنة العالمية على الشعوب المقهورة، والزج بجنودنا لتحقيق تلك الغايات، والمساهمة في تضليل الشعوب المغلوبة على إبصار الحقائق، لا يدل إلا على عمى بصيرة إن صدقت النوايا، أو على نفاق وبهتان ما بعده من نفاق وبهتان.

تحذير أمميّ من تحوّل "الروهينغا" إلى فلسطينيّين جدد.. هذا ما يعانون منه

حذرت الأمم المتحدة من تحول قضية اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش إلى "فلسطينيين" جدد في غضون 10 سنوات، بسبب أزمة طويلة الأمد ومهملة بشكل متزايد.

جاء ذلك على لسان أوليفييه دي شوتر، المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، في مقابلة مع صحيفة "الغارديان" البريطانية.

وقال دي شوتر إن ما يقرب من مليون شخص يعيشون في مخيمات مكتظة في كوكس بازار ويجب منحهم الحق في العمل في الدولة المضيفة لهم.

وعن زيارته الأخيرة إلى كوكس بازار، قال دي شوتر إن الظروف كانت "مروعة للغاية"، معتبرا أنه نادراً ما تحدث إلى الناس في "مثل هذه الحالة من اليأس".

ويعيش معظم اللاجئين الذين فروا من القمع الوحشي الذي شنه جيش ميانمار في عام 2017 في ملاجئ مزرية وضيقة، في عزلة عن المجتمع المحلي في بنغلاديش.

واعتبر المسؤول الأممي أن العنف ضد الروهينغا أثار غضبًا دوليًا منذ أكثر من خمس سنوات وأدى إلى إثارة قضية إبادة جماعية في المحكمة العليا للأمم المتحدة، لكن المانحين الدوليين أصبحوا الآن مشتتين بشكل متزايد بسبب الأزمات في أماكن أخرى.

وأعلن برنامج الغذاء العالمي مؤخرًا أنه اضطر إلى خفض بدل الطعام للاجئين الروهينغا إلى 8 دولارات فقط شهريًا للفرد، بسبب نقص التمويل.

التحرير: ما أوقع السياسي الانجليزي، ولا نقول ذلك لأن بقية ساسة الدول الاستعمارية اقل وقاحة، بل لأنه يقتل القتيل ويتشدق كونه مشى في جنازته. ألست أنت ودولتك أصل مشكلة الروهينغا، والكشميريين، والبنغاليين، والسودانيين، وروديسيا الشمالية والجنوبية وأوغندا...ألم تحتل بريطانيا 90 بالمائة من دول العالم خارج أوروبا؟ فاليوم جئتم تذرفون دموع التماسيح حول نتائج مكركم بالبشرية لتلعبوا دور المنقذ..

أما الفلسطينيّون فلن تنسيهم الأيام وأمتهم، جريمتكم، وهم يتلون قول ربهم العزيز الجبار: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾..

سليم اللغماني: أربعة أسباب تفسّر تجدّد القطيعة بين التونسيّ والدولة

خلال حضوره في برنامج «جاوب حمزة» الأحد 28 ماي 2023، اعتبر أستاذ القانون الدستوري سليم اللغماني أنّ التونسي عاد إلى نظرته السابقة إلى الدولة كسلطة عليه وكـ «شوكة" بعد وجود نوع من التصالح بينهما عقب الثورة، وقد تمثّل التمظهر الأساسي لهذا التصالح في اهتمام المواطن بالسياسة وأسئلته التي تمحورت حول ذلك.

وقال اللغماني إنّ مواطنة التونسي معطوبة لأنّه لا يحس بهذه المواطنة نظرا لأنّ الدولة التونسية بعد الاستقلال لم تقطع مع دولة ما قبل الاستقلال (عهد البايات) في نقطة تتمثّل في الفصل بين الدولة والمجتمع، أي أنّ المواطن لا ينظر للدولة إلا كسلطة وكشوكة ولا ينظر إليها على أنّها في خدمة الصالح العام.

وبعد الثورة يرى اللغماني أنّ التصالح الذي حدث بين المواطن والدولة تلاشى وحدث نوع من التأخر ونفور التونسي من السياسة لأربعة أسباب، أوّلها أن الصورة التي تكونت لديه من السياسة والسياسيين من 2017/2018 إلى اليوم أو إلى حدود 25 جويلية 2021 كانت صورة منفّرة، حيث لا يحس نفسه معنيا بالصراعات التي طبعت هذه الفترة.

أمّا السبب الثاني، وفق اللغماني، فظهر مع 25 جويلية 2021 بأخذ السياسة أخذت منحى قضائيا، كان فيه للمرسوم 54 دور أساسي ولكنه لم يكن الوحيد.

وثالث الأسباب يتعلّق بتداعيات أزمة كوفيد ثم الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الذي كان متأزما بطبعه، وأصبحت المعيشة هي الشغل الشاغل للتونسي وانقطع اهتمامه بالسياسي لأنّ الدولة لم تعد قادرة على شيء وتخلي الدولة عن الدور الإجتماعي وتحسين قدرة الإنسان على العيش، رغم أنّ تخلي الدولة عن هذا الدور يعود إلى ما قبل الثورة.

وفي ما يتعلّق بالسبب الرابع فهو يتعلّق بنظرة الدولة للمواطن كرعية وهو ينظر إليها كسلطة وشوكة لا تعطيه أيّ شيء وهذا الأمر تعمّق بسبب الأزمة.

فالمواطن لا يستبطن الدولة كأنّها ملكه لغياب تجذّر الديمقراطية في أوطاننا (العربية) بل يتمثّل الدولة كسلطة وهو خاضع لها وملكيته تقف في حدود منزله.

التحرير: مادامت المفاهيم الدالة عن حقائق الأفكار تُحرف بهذه الطريقة، إرضاء لحقد دفين على أصول تلك المفاهيم، فلن تستقيم للناس قناة. فإذا أخرجنا الرعية والرعوية والرعاية عن معناها الحقيقية من حيث هي سياسة الشأن العام والخاص، على قاعدة الحقيقة الإنسانية، من أنها مخلوقة لله عز وجل، فستظل البشرية ضحية لأهواء الجبابرة والمتنفذين، بدعامة من «المتثاقفين» و«المتعالمين»، الذين لم يزيدوا الناس إلا رهقا. أمّا نظرة التونسي للدولة، وصلته بها لم تتغير مطلقا لا قبل الثورة ولا بعدها، إلا أسبوعا واحدا أو يكاد، إثر فرار المخلوع لما ارتفعت عن الناس يد القهر والتسلط، ورأوا أن أمرهم صار بين أيديهم، فحموا أنفسهم بأنفسهم، وشعر الجميع ببعضهم، ونبتت قيم الخير سريعا بينهم، إلا أنها سرعان ما انطفأ وهجها بمجرد أن برزت أنياب السم من جديد.

أما القول إن المواطن لا يستبطن الدولة كأنّها ملكه، بسبب غياب تجذّر الديمقراطية في أوطاننا، قول خطأ محض، لأن الديمقراطية وهي تقوم على أصل خاطئ، أن الإنسان يقرر مصيره بما يراه صالحا، لا تؤدي إلا لهيمنة الأقوياء على الأكثرية، فلا يمكن أن تستبطن تلك الأكثرية أن الدولة ملكها، ولا يكون لها ذلك إلا إذا كانت السلطة بيدها تنيب عنها بالرضا والاختيار من ينوب عنها في تطبيق ما تؤمن به، من تصور للحياة، وفهم لها، وما ذلك إلا في عقيدة الإسلام وما انبثق عنها من معالجات، وكولتها التي تطبق أحكامها القائمة على

طلب الرأي من الأساتذة الجامعيين المتخصّصين في الاقتصاد الرأسمالي

هو من الاختيارات الخاطئة

الخبر: سعيّد يدعو لإيجاد حلول تونسية للأزمة الاقتصادية

جدّد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، خلال لقاء جمعه بعدد من الأساتذة الجامعيين في الاقتصاد، أنّ تونس لن تقبل بأيّ إملاء من الخارج، مؤكّدا أنّ البلاد تعج بالخيرات ولا تفتقر إلى الكفاءات القادرة على إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية. ودعاهم إلى التفكير في وضع آليات ومفاهيم جديدة والتخلّص من مفاهيم بالية انتهت مدة صلاحيتها، على حدّ تعبيره.

وقال "إنّ تونس عانت ومازالت تعاني من الاختيارات الخاطئة فضلا عن الفساد الذي مازال يعربد في العديد من المؤسسات. وانتقد طريقة تفكير البعض في تونس وخارجها التي تحجب الحقائق ولا تتناول أسباب الفقر.

كما جدّد رئيس الجمهورية رفضه التفويت في المؤسسات العمومية المتعلقة بالصحة والتعليم والنقل وغيرها لأنها من حقوق الإنسان، حسب ما جاء في كلمة له في تسجيل فيديو نُشر على صفحة رئاسة الجمهورية على فيسبوك، مؤكّدا ضرورة أن تكون هذه الحلول "تونسية خالصة تنبع من إرادة الشعب وتستجيب لحقه في الحياة الكريمة."

التعليق:

نعم إن المشكلة الاقتصادية ليست في قلة الثروات في تونس، ولا في فقر البلاد، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار، ومساحة الأراضي الفلاحية 10,5 مليون هكتار، منها حوالي 5 مليون هكتار قابلة للزراعة، و 5.5 مليون هكتار غابات ومراعي، وتنوّع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة، وتملك تونس ثروة حيوانية هائلة من الأغنام والماعز والأبقار والإبل، وثروة سمكية تقدر بمئات الآلاف من الأطنان سنويا، وفي الناحية الطاقية تملك تونس احتياطيا هائلا من النفط، تشهد بذلك عشرات الشركات الأجنبية المنتشر في طول البلاد وعرضها وتنهب النفط دون عدادات ودون حسيب ولا رقيب، كما تحوي جبال تونس المعادن الثمينة وغير الثمينة والمعادن النادرة، مثل اليورانيوم والذهب والفضة والنحاس والحديد والنيكل والزنك والفسفاط وغيرها، ولها موقع استراتيجي هام، وأما الجهد البشري فعدد سكان تونس يزيد عن 12 مليون نسمة؛ أغلبهم في سن العطاء، ولهم كفاءات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية، وتملك تونس شاطئاً طوله أكثر من 1300كم، ومصانع للإسمنت والحديد، وبعض الخدمات التي تحتاج إلى تطوير، ورغم تلك الإمكانيات والمقدرات إلا أن أهل تونس يعيشون في حالة الفقر والعوز..

نعم فالمشكلة في تونس ليست في فقر البلاد ولا في قلة الثروات، بل المشكلة الأساسية تكمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق حاليا في تونس، وفي القائمين على هذا النظام، وفي سياسة الغرب تجاه تونس، وفي برامج الإصلاح المالية والهيكلية التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والعلاج الناجع للمشكلة الاقتصادية هو في تبني نظام الإسلام العظيم وهذا يقتضي اعتماد الدولة في موازنتها على مصادرها الذاتية ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وهو ما يؤدي إلى امتلاكها لقرارها وبالتالي إنفاق الأموال على المشاريع المنتجة التي توفر المال الكافي لرعاية شؤون الناس، نعم تونس عانت ومازالت تعاني من الاختيارات الخاطئة وهذا يحتاج إلى تغيير النظام الرأسمالي العلماني بنظام الاقتصاد في الإسلام الذي يقضي على أسس الفساد، التي نبتت منها كل الشرور، من مؤسسات ربوية، ونظام احتكاري، وتحكمات اقتصادية، وشركات عملاقة تتحكم بالأسعار والأجور. هذا ما يمكن فعله إذا توفرت الإرادة السياسية، فالبلاد عانت ومازالت تعاني من الاختيارات الخاطئة، وطلب الرأي من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في الاقتصاد الرأسمالي هو من الاختيارات الخاطئة، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي هو سبب البلاء وأسّ الدّاء لأنّه يخص نظرته للفرد، فيعطي الفرد مطلق الحرية في التملك، وتنمية الملك، والتصرف بهذا الملك، ولهذا جاءت القوانين خادمة لهذا الأساس الخاطئ، حيث أخذ الأفراد ينشئون البنوك الربوية العملاقة والشركات الرأسمالية الضخمة، فسيطرت على الثروات والأسواق وابتلاع كل ما يقف في طريقها عن طريق سياسة الاحتكارات والمضاربات فتركز المال عند فئة قليلة من رؤوس المال، في حين أن غالبية الشعب يعيش الفقر المدقع، فنتجت الطبقية المقيتة.

السلطة تقرّ العجز التام..

ولكنها لا تزال تنكر الحل الوحيد للخروج من هذا العجز !!

خولة العامري

الخبر:

صرحت سهام نمصية وزيرة المالية يوم الخميس 1 جوان 2023 أن مديونية تونس بلغت في موفى سنة 2022 ما يقارب 115 مليار دينار وهي تمثل 79,9 ٪ من الناتج الداخلي الخام وتنقسم

إلى 46,6٪ قروض خارجية و33٪ قروض داخلية وأضافت أن الحكومة تمكنت من تحسين مواردها الداخلية والذاتية من خلال تسجيل ارتفاع بنسبة 22٪ أي ما يقارب 67٪ من حجم الميزانيات خلال سنة 2022 .

التعليق:

إن الوضع الذي وصلت إليه البلاد التونسية من المديونية هو حقا مما يندى له الجبين، هذه البلاد التي كانت في حدود 1850 خالية من أي دين وتتمتع باستقلالية مالية تامة، ولكن وقوعها تحت طائلة التداين مع انهيار الدولة العثمانية (دولة الخلافة) جعلها تتخبط في شرك الديون وتسقط في مصيدة الاستعمار الفرنسي سنة 1881 ومنذ ذلك التاريخ إلى اليوم وهي مكبلة في تبعية مقيتة سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي تنفذ ما يمليه عليها دائنوها بمنتهى الخضوع وغياب السيادة. وهذا الحصار المالي الذي سببه شح السيولة المالية الذي يطلق صفارات إنذار متتالية جعل البلاد التونسية عالقة في حلقة مفرغة من الديون لا يمكن تصورها مما يجعلها في معضلة سياسية فالاقتصاد التونسي اليوم مهدد بالانهيار في أي لحظة، وهو أشبه ما يكون بمريض في غرفة إنعاش قد مات موتا سريريا.

وبالرغم من هذا فإن هناك من يدعي أن هذا الوضع أنما هو ضريبة الانتقال الديمقراطي وسينفرج الأمر في غضون السنين القادمة عندما تستعيد البلاد عافيتها السياسية ولكن الأمر لا يبدو كذلك وليس هناك أي علامات انفراج في ظل هذا النظام ذاته، فتونس تحتل المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا في مخاطر العجز عن سداد الديون وقد أثر هذا الوضع بصفة مزرية في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للأهالي في جميع المحافظات مع مواصلة رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتواصل ارتفاع الأسعار مما جعل العديد من الفئات يعانون الفقر والخصاصة وضنك العيش هذا فضلا عن انخفاض الأجور وغياب فرص التشغيل وارتفاع نسبة البطالة.

إن البلاد التونسية في هذا الوضع الحرج أحوج ما يكون إلى زورق نجاة يخرجها إلى بر الأمان وهذا لا يكون إلا بدولة تقر السيادة للشرع والسلطان للأمة فتستعيد ثرواتها المنهوبة وتروي ظمئ شعبها إلى الكرامة والعزة قبل المأكل والملبس. "ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله".

الدولة, التربية, المنهج الغربي, الإسلام ...أيُّ معادلة

أمال بوليلة

خضوع الحكام لاملاءات الغرب المستعمر واعتمادهم على النظام الرأسمالي الليبرالي وتبنيهم لمناهج مستوردة تحت غطاء العولمة أنتجت آفات اجتماعية ومشاكل مستجدة لدى الأطفال كالعنف والتوحد وأمراض نفسية وعقوق للوالدين وشذوذ عن الفطرة السليمة

فأي تعشي تنتهجه الدولة تجاه تربية أبنائنا؟

وهل وظيفة الدولة صناعة قادة أم تمييع الأجيال؟

وهل نترك لهم أبنائنا يربونهم دون شرعة أو منهاج؟

قال تعالى: [وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ} صدق الله العظيم [المائدة٤٨]

لقد كرم الله الإنسان وجعله خليفة في الأرض وشرفه بهذا الدين الذي ارتضاه لعباده منهجا وشريعة حياة وجعله كاملا وشاملا لكافة مجالات حياته فهو ينظم علاقة العبد بربه وعلاقة العباد فيما بينهم ومعاملاتهم وسلوكاتهم لتكون تمهيدا للآخرة وعمارة لها.

فالإسلام هو منهاج شامل قويم في تربية النفوس وتنشئة الأجيال وتكوين الأمم وبناء الحضارات وإيصال الناس لبر الأمان وإبعادهم عن ظلمات الشرك والجهالة والضلال والفوضى.

وهنا تكمن القيمة التي أعطاها الإسلام للتربية فكل أب أو أم يرغب بشدة أن يفتخر بأولاده وأن يرى الهداية والصلاح والفلاح فيهم فعن رسول الله صل الله عليه وسلم قال: «من سعادة الرجل الولد الصالح »

التربية في الإسلام هي منهج كامل ومتكامل للحياة فهي تعمد إلى إعداد أجيال إعدادا سليما صالحا مستقيما يقوي الحصانة الذاتية لديهم فلا يتأثرون بما يقابلهم من شهوات وشبهات لأنها تقوي مراقبتهم لله في أفعالهم فلا ينتهكون حدود الله مقتدين بذلك برسولنا الكريم صل الله عليه وسلم والصحابة من بعده كما أنها تعصم وتحصن وتقي الأجيال من الانحراف وتمنعهم من الانزلاق في المحرمات.

فيعتبر قوام التربية في الإسلام وأساسها هو الأخلاق حيث يؤكد الإسلام على ترابط العلم والتربية والأخلاق وتماهيهم.

كما ان التربية في الإسلام ترسخ الوعي السليم لدى النشء بأن الإسلام هو عقيدة وعبادة وأخلاق بالإضافة إلى أنه علم وعمل إضافة إلى أنها ترفع الغشاوة عن أبصار الناشئة بكل ما جاء به الإسلام من حكمة وصلاح للفرد في دنياه وأخرته وتؤكد ان القيم الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان فالتربية تحقق الأمن الفكري للأطفال فتبعدهم عن الغلو وتحميهم من الأفكار المضادة للإسلام كالعلمانية وغيرها.

قال تبارك وتعالى- في سورة لقمان: (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ* وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ).[٩] قوله -عز وجل-: (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا* وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا).

فالإسلام علمنا كيف نربي أبنائنا متدرجين في تأديبهم من الوعظ إلى الهجر إلى الضرب غير المبرح فلا يجوز أن نلجأ إلى الأشد إذا كان ينفع الأخف وهذا غاية ما يسعى إليه الإسلام في تأديب الأولاد وتربيتهم وإصلاح نفوسهم ولهذا فليعلم كل من له صلة بعملية التربية ودعاة الإصلاح والدولة المتنصلة من مهامها منهج الإسلام في التربية وطريقته في الإصلاح لينهجوا في تربية الجيل نهجا سليما ويسيروا في طريق الإصلاح الاجتماعي سيرا سويا وفق نظام الإسلام وشريعة رب العالمين وفي ذلك نقلة للجيل من بيئة الفساد والانحراف إلى حياة الطهر والكرامة والأخلاق.

وإما ما نراه اليوم من ضعف علمي وتخلف حضاري فيعود إلى جهل المسلمين بحقيقة الإسلام العظيم وإلى إبعاد الإسلام عن تطبيقه أنظمته في كل مجالات الحياة وإلى تآمر أعداء الإسلام في طمس معالمه وفصل الدين عن الدولة وحصر النظام الإسلامي في العبادات وقضايا الأخلاق ويوم يعودون إلى تطبيق الإسلام كنظام للحياة ويتخذونه شرعة ومنهاجا ويوم ينتبهون إلى المؤامرات التي يحيكها الأعداء والعملاء فعندئذ سيستعيدون مكانتهم ويرجعون خير أمة أخرجت للناس.

قال تعالى :

(وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)

سورة الأنعام : 153

الثّورات الغربيّة وتبدّل الهويّة الاجتماعيّة

ولاء الشايبي

بعد الثورات التي حدثت في أوروبا وأمريكا، وبخاصة بعد الثورة الفرنسية، تبدلت كثير من المفاهيم الاجتماعية، وبصورة أخص فيما يرتبط بعلاقة الإنسان بالدين وحضور التعاليم الدينية في تفاصيل حياته المعاصرة. ذلك أن الثورة الفرنسية لم تكن موجهة ضد الحكم الملكي الاستبدادي في فرنسا فحسب، وإنما كانت - مضافا إلى ذلك - ثورة ضد سلطة الكنيسة المتحالفة مع الملكية في ذلك الوقت لضبط الواقع الاجتماعي ضمن سياق محدد ومعروف.

لقد كان للكنيسة سلطتها الدينية والمدنية. إذ عرفت أوروبا في ذلك الوقت ما كان يطلق عليه حينها محاكم التفتيش، حيث حاربت الكنيسة الكاثوليكية ما أطلقت عليه (الهرطقة)، وذلك بدءا من القرن الثاني عشر الميلادي. ويقصدون بالهرطقة إدخال معتقدات جديدة أو إنكار أجزاء أساسية من الدين بما يجعلها بعد التغير غير متوافقة مع المعتقد الديني المبدئي. وكانت هذه الأحكام تصدر عادة وفقا لنظام كنسي، وكانت أول ما ظهرت تتنوع بين النفي والسجن، ولكنها تحولت - في القرنين الخامس والسادس عشر - إلى تطبيق الإعدام عقوبة للهرطقة.

وجراء هذه المحاكمات، أحرقت محاكم التفتيش عشرات النساء في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال ودول أوروبية أخرى، كما حاكمت محكمة القضاء المدني الأوروبي 100 ألف امرأة، تم حرق 50 ألفا منهن. وكان استعمال وسائل التعذيب في حق من

كان يظن أنه من الهراطقة أمرا مألوفا كأسلوب بشع للعقاب، من قطع أوصال وحرق الناس أحياء، فوصلت الأعداد التي تم تعذيبها إلى أكثر من 300 ألف من البروتستانت، و100 ألف أرثوذكسي، كما تم تعذيب المسلمين المقيمين ببلاد الأندلس بعد سقوطها في قبضة المسيحيّين .

وقد كفرت الكنيسة الكثير من المفكرين والعلماء في أوروبا، ما دفع المجتمع الأوروبي للسخط عليها وعلى ما تقوم به من إجراءات تتنافى والفطرة والعقل الإنسانيين. ولذلك لم يكن ثمة غرابة أن يكون من ضمن تداعيات الثورة الفرنسية فصل الكنيسة عن مجريات الحياة الاجتماعية المعاصرة، وبالخصوص القرارات السياسية والتشريعات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الدولة الحديثة. فنتيجة لذلك، ما عاد في الغرب أديان مهيمنة ولها مفاعيلها في المجتمعات هناك. وأصبح الحضور الديني فيها مجرد طقوس يقوم بها المتدينون وبعض أحكام الأحوال الشخصية، مثل: أحكام الزواج والطلاق والمواريث وبعض التعليمات الأخلاقيّة..

وبدلا من سيادة الأديان اجتماعيا، أصبح الحوار بين أتباع المنهج الفكري المعين ومخالفيه هو الحاضر والغالب، بل أصبح الحوار بين الشعوب باسم الهوية الدينية فيه بعض المحاذير والحساسيات، فأصبحوا مثلا لا يعبرون عنه في الإعلام بالدين الإسلامي، وإنما يقولون بدلا من ذلك: الحضارة الإسلامية، تحاشيا من التعبير بلفظة الدين. وهذا كله من مفاعيل الثورات التي أسست للحضارة الغربية المعاصرة، حيث أخفت معالم الدين من أي تداول معاصر، وهذا ما يلاحظ في المواد الإعلامية الحديثة، فلا نكاد نسمع بهذا التعبير إلا بصورة خجولة في بعض الأحيان.

تغطية ندوة صحفية

حول السياسة الجزائيّة للدولة تجاه حزب التحرير

عقد المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تونس صبيحة يوم الخميس 01/06/2023 بمقره في أريانة ندوة صحفية تحت عنوان: «سياسة الدولة الجزائيّة تجاه حزب التحرير: إلى متى الانتقائيّة؟».

وقد استهلت الندوة بمداخلة لرئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير الأستاذ خبيب كرباكة، قدّم فيها أعضاء هيئة الدفاع عن حزب التحرير، وتحدث فيها عن الأسلوب الذي يعتمده النظام في تونس لهرسلة شباب حزب التحرير خاصة بعد 25 جويلية، مذكرا بطبيعة العمل السياسي للحزب والذي يستهدف تغيير النظام وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار وإنقاذ الأمة ومنها أهل تونس من الأزمات المتراكمة من خلال استعادة سلطان الإسلام كاملا غير منقوص، وهو ما يشكل خطرا على القوى الغربية ويجعل من وكلائه في الداخل مجرد عملاء ينحصر دورهم في تعطيل نشاط العاملين لاستئناف العيش بالإسلام.

ثم تحدث الأستاذ المحامي أسامة البرهومي عن تونس كدولة علمانية لا تختلف عن سائر الدول الوظيفية في المنطقة وهي بذلك مجرد أداة في أيدي المستعمر لم توضع إلا خدمة لمصلحته، كما عرج الأستاذ البرهومي عن وجود سجين سياسي للحزب في سابقة خطيرة بعد الثورة، مقابل تعتيم إعلامي رهيب مفروض على الحزب وعلى نشاطه وعلى حملات الاعتقال التي يتعرض لها شبابه ضمن سياسة تكسير العظام التي تنتهجها الدولة التي انتقل العلمانيون فيها من موالاة الدولة إلى موالاة الحاكم.

ثم أضاف متسائلا: هل الدعوة إلى تحكيم شرع الله في الأرض جريمة يعاقب عليها القانون؟ وقد ختم مداخلته بالدعاء قائلا: اللهم اجعل سالفتنا تنفرد في سبيل هذه الدعوة.

تلتها مداخلة للأستاذ المحامي فتحي الخميري، تحدث فيها عن ظروف وملابسات اعتقال وسجن الشاب عادل الأنصاري من قليبية والذي تم إيقافه يوم 21 فيفري 2023، ليشكل التعامل مع ملفه منعرجا خطيرا في التعامل مع حزب التحرير بصفة عامة، حيث لم يعد الأمر متوقفا على الهرسلة البوليسية التي تنتهي عند النيابة العمومية ولا عند إحالة النيابة العمومية إلى قطب مكافحة الإرهاب حيث يتم حفظ الملف وإطلاق سراح المعتقل، بل تجاوز الأمر ذلك لتتم إحالته للدائرة الجناحية في المحكمة دون الاستجابة إلى طلب التأخير من أجل حضور المحامي،

ثم إلى إصدار حكم بالسجن سنتين مع النفاذ العاجل، سنة من أجل تهمة خرق قانون الطوارئ وسنة من أجل تهمة توزيع مناشير من شأنها تعكير صفو النظام العام، مع أن الشاب عادل الأنصاري هو رئيس المكتب المحلي في قليبية، وقد وقع اعتقاله على خلفية توزيع دعوات حضور المؤتمر السنوي للحزب، فهل صار العمل السياسي العلني موجبا للاعتقال وإصدار أقسى العقوبات السجنية؟

ومع أنه تم تدارك هذه الوضعية الكارثية التي وصل إليها القضاء في الاستئناف، حيث سقطت تهمة خرق قانون الطوارئ، وتم تخفيف الحكم بالنسبة للتهمة الثانية (تعكير صفو النظام العام) إلى ثلاثة أشهر، إلا أن السجن ولو ساعة واحدة على خلفية عمل سياسي فوق أنه سابقة خطيرة، فإنه ظلم عظيم وصد عن سبيل الله، تظافرت فيه جهود القوى الأمنية والقضائية.

أما الدليل على هذا النوع من الانتقائية في التعامل مع حزب التحرير حسب الأستاذ الخميري، زيادة عن الممارسات الجائرة في حق شبابه، فهو تصريح ممثل النيابة العمومية نفسه في نابل، حيث جاء على لسانه حرفيا بأن «السياسة الجزائية تغيرت». وهو ما يؤكد خضوع القضاء بعد 25 جويلية إلى الإملاءات السياسية ورضوخه لضغط السلطة خاصة بعد حادثة عزل القضاة جماعيا، ليعود تدريجيا إلى حضن النظام كما كان الأمر زمن المخلوع، ولكن بأحكام قضائية أشد قسوة وظلما.

وهكذا، بين الأستاذ فتحي الخميري أن العمل السياسي على أساس الإسلام صار مستهدفا تحت غطاء تطبيق القانون،وأن شباب حزب التحرير بشكل خاص مستهدفون بعقوبات تسلب حقوق الإنسان، ومع ذلك تتواطأ بقية الجهات التنفيذية والقضائية وحتى الإعلامية في هذا الاستهداف الواضح.

وإزاء هذا الوضع الخطير وغير المسبوق، استوجب الأمر توجيه رسالة إلى وزيرة العدل وحقوق الإنسان السيدة ليلى جفال التي يفترض أنها تشرف على قطاع القضاء وعلى ضمان استقلاليته، وذلك من أجل تحميلها مسؤولية ما يحدث، حيث أكد الأستاذ الخميري خلال هذه الندوة أنه انتقل ضمن وفد من حزب التحرير بقيادة رئيس المكتب السياسي الأستاذ عبد الرؤوف العامري، من أجل تسجيل هذا الموقف الرافض لهذه السياسة الجزائية وذلك من خلال إيصال رسالة مفتوحة تستنكر مثل هذه الممارسات وتدعو إلى مراجعة المنظومة القضائية ككل، مع التأكيد على أن التشريع الإسلامي هو الضامن لكل محاكمة عادلة.

أما المداخلة الأخيرة، فكانت للأستاذ المحامي عماد الدين حدوق، والتي أعطى فيها إحصائيات وأرقام رسمية حول عدد الاعتقالات في صفوف حزب التحرير طيلة السنوات الأخيرة، حيث أكد موجود 69 قضية مفصولة من 2015، تم فيها إيقاف الشباب والحكم عليهم بعدم سماع الدعوى باستثناء 7 قضايا لازالت بصدد النظر، ذلك أنه لا يمكن محاكمة شخصيات مادية بتهمة موجهة لشخصية معنوية، وهي شخصية حزب التحرير في موضوع الحال، على عكس ما وقع مع الشاب عادل الأنصاري في نابل، وهي فضيحة قانونية وتاريخية بكل المقاييس. حيث تساءل الأستاذ عماد الدين حدوق عن المستوى العلمي الذي تمتلكه القاضية التي أصدرت الحكم في المحكمة الابتدائية بنابل، مطالبا بالتثبت من شهادتها العلمية.

كما تم تسجيل 90 إيقافا منذ سنة 2015 إلى اليوم، وقعت فيها الإحالة على النيابة العمومية ثم على قطب مكافحة الإرهاب، وتم إخلاء سبيلهم جميعا، وهو مؤشر واضح على عجز النظام عن إلحاق الصبغة الإرهابية بقضايا شباب حزب التحرير، لأنهم متلبسون بالعمل السياسي الفكري بعيدا عن كل أشكال العمل المادي. بل هو دليل إضافي على الإفلاس الفكري لدولة الحداثة التي يعجز حكامها عن المواجهة الفكرية والسياسية وعن مناظرة حزب التحرير. ولذلك جدد الأستاذ حدوق دعوته لفتح أبواب التناظر والنقاش حول الجهة الأقدر على انتشال البلاد والعباد من حالة التبعية والشقاء والبؤس الذي أنتجه

تطبيق الرأسمالية في تونس.

وبخصوص المحاكمات، فقد أوضح الأستاذ حدوق أن هناك إحالة على المحكمة العسكرية بتونس وأخرى بصفاقس، أما المحاكم المدنية فشملت كلا من تونس 1، تونس 2، أريانة، بن عروس، منوبة، بنزرت، نابل، مجاز الباب، باجة، جندوبة، سوسة، المهدية، سيدي بوزيد، القيروان، صفاقس وقابس وتوزر.

بهذا المسار، يتأكد بما لا يدع مجالا للشك، أن هناك استهدافا ممنهجا لأعضاء حزب التحرير من أجل هرسلتهم أمام المحاكم وتتبعهم قضائيا بتهم واهية، وأن الجميع منخرط في هذا المسار السياسي إلا من رحم ربي، انطلاقا من البلدية والولاية ووصولا إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل، وبالتالي فإن الانتقائية في التعامل مع حزب التحرير هو سياسة دولة.

أما ما يسمى بالمجتمع المدني، فهو جزء من المؤامرة القذرة ضد دعاة الخلافة، حيث تنتهي كل شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بمجرد أن يتعلق الأمر بحزب التحرير.

هذه المداخلة، أراد من خلالها الأستاذ حدوق تأريخ الوقائع وتسجيل مواقف الرفض لسياسة الدولة الجزائية، دون أن يفوته التأكيد على أن أول مرّة تقوم فيها الدولة بدوس قوانينها والاعتداء على الأحكام القضائية من خلال إبطال قرار المحكمة الإدارية، كان يوم اتخذت الدولة ذلك القرار السياسي بمنع انعقاد مؤتمر الخلافة السنوي لحزب التحرير عام 2015، وليس حين تم عزل 57 قاضيا بشكل تعسفي، رغم التضامن التام من القضاة الذين تم إعفاؤهم ظلما.

ختاما، فقد تحدث الأستاذ حدوق عن وجود علمانية استئصالية متطرفة أعلنت الحرب على الإسلام ودعاته في تونس منذ عهد بورقيبة إلى اليوم، وعن دور الإعلام في فرض طوق إعلامي رهيب على نشاط الحزب، خدمة للغرب الصليبي، مؤكدا أن ما حصل مع شباب الحزب طيلة السنوات الأخيرة ورغم تغير الحكومات هو دليل على أن محاربة عودة الخلافة هي سياسة دولة، سخرت كل أجهزتها من أجل الصد عن سبيل الله ومنع كلمة الحق، ولكن الفكر لا يطيق أن يبقى حبيسا، ولذلك لن تقف قوة على وجه الأرض أمام فكرة الخلافة مادام هناك رجال صادقون ينشرون دعوة سيدنا وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

هذا وقد كان للأستاذ خبيب كرباكة كلمة ختامية موجزة، تشحذ الهمم وتقوي العزائم، ذكر من خلالها أبناء تونس بحاجتنا للإسلام وللخلافة، مبشرا بقرب قيام الخلافة الراشدة وتحقق بشرى النبي صلى الله عليه وسلم لتتوحد الأمة في دولة واحدة تحت راية واحدة، هي راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

إن للإعلام دورا كبيرا في نشر أفكار وطمس أفكار، ففيه من القوة في الأساليب والوسائل ما يجعله قادرا على فرض رأي عام حول مفهوم معين أو قضية معينة وهو أي الإعلام يعتبر من الركائز الكبرى في العمل السياسي للأحزاب وللدول فهو البوق الذي ستتكلم به السلط وتبين به وتكشف عن طريقه، ولا يخفى عنا اليوم ما تقوم به وسائل الإعلام في العالم من صناعة قيادات ومؤثرين بل وحتى صناعة أحداث.

إن ما يروج اليوم للإعلام هو أن يكون محايدا وأن يكون بدون أساس فكري وعقائدي معين وأن لا يتحدد وفق ايديولوجيا معينة وهو الكذب والبهتان التام .. فكل وسائل الإعلام في العالم اليوم تقوم على قيم الحرية الغربية وخاصة حرية الرأي وقيم الديمقراطية الغربية التي تحدد سياسة الإعلام في الدول الغربية وأشباه الدول في العالم الإسلامي.

وسيجرنا الحديث على الإعلام لطرح بعض الأسئلة

أولا : ماهي الأسس التي يجب أن يبنى عليها الإعلام ؟

ثانيا : ماهي القضايا الواجبة على الدولة أن تجعلها ركائز في الإعلام لتكون لها قوة دافعة ومؤثرة في سلوك الناس وخاصة الناشئة ؟

إن الإعلام في أي دولة يجب أن يبنى على أساس معين وقواعد فكرية وسياسية تحدد إستراتيجية الإعلام وأهدافه وتنظيم عمله وبرامجه، ثم إن هذا الأساس في الدول الكبرى يجب أن يكون القاعدة الفكرية التي بنيت عليها الدولة ليكون الإعلام خادما لقضيتها ناشرا لمبدئها منسجما مع فكر الناس وشعورهم وانتمائهم.

لذا إن الأساس الذي يقوم عليه الإعلام في دولة الخلافة القادمة إن شاء الله يجب أن يكون هو العقيدة الإسلامية يعني أن يكون من زاوية نظر الإسلام تلك الزاوية التي حددت ورسمت باستقامة كل اتجاه للرؤى ولم تحجب عن الرائي فهم أي اختلاف وأي فكر يخرج به عن تلك الزاوية. فزاوية النظر عند المسلم تجعله يدرك صلته بالله بتقيده بأوامر الله ونواهيه وبما أن الإعلام ودوره الكبير في نشر الوعي كان لابد أن يكون له وجهة نظر يقدم الإعلامي مادته بتصوير الواقع تصويرا صحيحا صادقا في قوله أو كتابته أو صورته.

إن الإعلام يجب أن يكون خادما لقضايا أمته الإسلامية لا أن يكون خادما لقضايا أعدائها وذلك عن طريق تحديد القضايا المطروحة للأمة والتي يجب أن تعمل عليها لتتوسع الأمة وتنمو وتكون قائدة رائدة بين الأمم.. لذا يجب أن يكون الإعلام خادما لقضايا الإسلام بوصفه مبدأ الأمة ودينها. ولن يكون كذلك إلا عندما تكون سياسته تحدد من قبل دولة قائمة على أساس الإسلام العظيم وهي دولة الخلافة.

إن الدور الذي سيقوم به الإعلام في دولة الخلافة يتضمن مجموعة من القضايا المصيرية التي تثبت كيان الدولة وتجعل لها مقاما رفيعا وهيبة لا تضاهيها في ذلك أية دولة في العالم،لأن القضايا الكبرى هي التي ترفع شأن الدول.

إن المادة التي يقدمها الإعلام تجعل الأمة تدرك أهمية ما ترنوا إليه من معالي الأمور وتدفع كل ثمين في تحقيق ذلك فقضية فلسطين ووحدة المسلمين وحمل الدعوة لنشر رسالة الإسلام في العالم، كل هذه ركائز يعمل عليها الإعلام ويتفنن في عرضها عرضا يشعر المسلم بالعزة والإنتماء إلى دينه كعرض الجيوش وما تمتلكه من قوة ترهب الأعداء كما قال الله تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ.»

كما أن الإعلام سيتسابق في شحن همم الشباب خاصة بسرد تاريخ بطولات المسلمين وأبطاله مثل مصعب ابن عمير سفير الإسلام وأسامة بن زيد قائد جيش المسلمين لحرب الروم وهو دون العشرين من عمره وصلاح الدين وقطز وبيبرس وغيرهم كثير تاريخ نابض بالحياة و العزة ، يستمدون منه شحن الهمم والثقة بأنفسهم وأنهم قادرون على تغيير موازين القوى في العالم والقضاء على أعداء الأمة فيهبوا هبة رجل واحد لتحرير بيت المقدس وتطهيره من دنس يهود ويعرض الإعلام في دولة الخلافة القادمة إن شاء الله هذه الانتصارات العظيمة التي تشف صدور المسلمين .

إن حزب التحرير يعمل في الأمة لإقامة دولتها الحقيقية ألا وهي دولة الخلافة الراشدة ليكون الإعلام فيها متميزا بأفكار الإسلام فاضحا كاشفا لمفاهيم العلمانية والديمقراطية ولهذا فإنه قد أعد لذلك مشروعا كاملا مؤصلا مفصلا مستمدا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ينظم سياسة الإعلام ويجعلها موضع التطبيق عمليا. وهنا سنعرض بعضا من مواد مشروع دستور دولة الخلافة الذي أعده الحزب للأمة يحددان سياسة الإعلام في دولة الخلافة المنشودة.

المادة 103)جهاز الإعلام دائرة تتولى وضع السياسة الإعلامية للدولة لخدمة مصلحة الإسلام والمسلمين، وتنفيذها في الداخل لبناء مجتمع إسلامي قوي متماسك، ينفي خبثه وينصع طيبه، وفي الخارج لعرض الإسلام في السلم والحرب عرضًا يبيِّن عظمة الإسلام وعدله وقوة جنده، ويبيِّن فساد النظام الوضعي وظلمه وهزال جنده(.

المادة 104 (لا تحتاج وسائل الإعلام التي يحمل أصحابها تابعية الدولة إلى ترخيص، بل فقط إلى (علم وخبر) يرسل إلى دائرة الإعلام، ويُعلم الدائرة عن وسيلة الإعلام التي أنشئت، ويكون صاحب وسيلة الإعلام ومحرروها مسؤولين عن كل مادة إعلامية ينشرونها، ويحاسبون على أية مخالفة شرعية كأي فرد من أفراد الرعية(.

إن اتباع هذه السياسة الإعلامية ستظهر مدى قوة سلطان الدولة وتميزها وانفرادها بحضارتها ونشرها حتى تظهر على العالم بعدلها وبهذا يدخل الناس في دين الله أفواجا.

أ. علي السعيدي

الأزمة في تونس أزمة نظام لا أزمة غذاء

تعصف بتونس منذ فترة أزمات متعددة لا تكاد تنتهي أو تتوقف فتارة هي أزمة فقدان الحليب وأخرى أزمة فقدان القهوة ثم تليها أزمة فقدان السكر فالخبز فالسميد فالزيت وحصيلة كل ذلك أزمة فقدان وانعدام المواد الغذائية بالجملة ثم أزمة فقدان المحروقات فالمياه الصالحة للشرب..الخ.

أزمات متلاحقة آخذ بعضها برقاب بعض وكلما جاءت أزمة تواصلت والتحقت بها أخواتها ويوما بعد يوم يزداد الحال سوءا ويضيق الخناق ويشتد على أهل تونس في محاولة لتحصيل الفتات النادر مع الاكتواء فوق كل ذلك بالغلاء الفاحش وندرة السلع وانعدام الخدمات..

ضربات موجعة يتلقاها الأهل في تونس منذ سنوات متواصلة ولا أمل في التغيير أو تحسّن في الأوضاع رغم ما يلوّح به الساسة أو الأشباه من تحسّن قادم قريب وانفراج للأزمات بات على الأبواب لكنه محض كذب وخداع، لا يكاد ينقضي قليل وقت حتى تنكشف الحال على مصائب أخرى وأزمات جديدة ويتبيّن للناس أن ما يصرّحون وما يعدون به هو مجرد بيع للأوهام وترحيل للأزمات افتراضيا فقط، الأمر الذي يعطيهم فسحة للاستمرار يوما آخر في الخداع والنفاق..
لكن إلى متى وما عواقب ذلك؟؟

حقيقة الأزمة:

الصورة التي يقدّمها أهل الحكم والسياسة في البلد أن ما نمرّ به هو نتاج حقبة حكم ماضية ووليد ممارسات بعض المتنفذين المحتكرين ورؤوس الأموال الذين يضعون العصا في الدواليب لمنع السير الطبيعي ودوران عجلة الإقتصاد وأن هؤلاء هم أعداء الوطن وأعداء الدولة ،وجب الضرب على أيديهم بكل قوة حتى نمنع هذه الخيانات ونحول دون تجويع الشعب.

ورغم إجراءات مقاومة الاحتكار وادعاءات توفير مستحقات ومتطلبات العيش الكريم والإيقافات والمحاكمات والزج بالكثيرين في السجون، إلا أن الأوضاع ساءت أكثر فأكثر وبات الوضع لا يُطاق وبلغ السيل الزبى وكثرت آلام الناس وعلت آهاتهم ولسان حالهم يقول: كفوا أذاكم عنا أيها الحكام وارحلوا فلا خير ننتظره منكم البتة..

تواصل الأزمة رغم كل إجراءات الدولة الساعية للحد منها وإنهائها دليل على خطأ المسار وخطأ التشخيص وخطأ العلاج فالأزمة ليست أزمة فقدان المواد التموينية أو أزمة فقدان المحروقات أو أزمة غياب الأدوية أو أو..فهذه كلها أعراض ونتائج لسياسات حكم عقيمة وفشل نظام الرعاية المتبع، فالأزمة إذن أزمة نظام لا غير ،هنا يجب تسليط الضوء إن كنا نرغب في الإصلاح الحقيقي .

التشخيص:

من البديهي أن سياسة شؤون الناس ورعاية مصالحهم وقضاء مصالحهم إنما يكون بناء على وجهة نظر معينة في الحياة ،بالنظر للأمور من زاوية معينة ،وزاوية النظر التي ينظر من خلالها حكام تونس هي النظرة الرأسمالية التابعة للنظام العالمي النظام الرأسمالي المتربع على عرش الكرة الأرضية فيحكم ويدير العالم وفق فكرة الديمقراطية وعقيدة فصل الدين عن الحياة ونظام الحكم الرأسمالي.

كل بلدان العالم اليوم بما فيها البلاد الإسلامية وبلدنا تونس ،خاضعة لوجهة النظر هذه ،فصل الدين عن الحياة ومقياس الأعمال والأشياء فيها المنفعة والمنفعة فقط، لذلك تسيّر الفئة الحاكمة شؤون الناس وفقا للعقيدة الرأسمالية التي لا تقيم وزنا إلا لمنافعها ولو أدى ذلك إلى هلاك كل الناس فتضيّق عليهم الأرزاق وتجبي منهم الأموال وتنهب منهم الممتلكات وتغرق كاهلهم بالضرائب، وإذا ندرت السلع وارتفعت الأسعار فلا تتدخل الدولة إلا ضمن ما تمليه تبعيتها للمنظومة الدولية ومن ذلك مثلا الإقتراض ثم الإقتراض ثم الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية من

مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي.. فتونس مثلا أصبح خيارها الوحيد هو اللجوء إلى هذا القاتل الاقتصادي لتمويل الميزانية ولسد عجز الميزانية ولخلاص فوائد القروض .لا مشروع اقتصادي للدولة ولا نية لها في حل أزماتها بل كل ما تطمح إليه هو نوال مرضاة صندوق النقد الدولي والطير فرحا عند إدراج ملف تونس على طاولة الصندوق. فالصندوق لا يسعد لرؤية حالة تعافي واحدة في أي بلد وكل ما يريده هو مزيد إخضاع البلد وإنهاك اقتصاده والزج به في أتون التداين وتراكم الديون حتى إغراقه نهائيا ويصبح غير مأمول الخلاص، حينها يطمئن الصندوق ويهنأ المستعمر.

صار الصندوق «وجهة نظر» حكام العمالة والتبعية الذين لا يرون بأسا من الخضوع والانحناء للإملاءات طالما أن المكتوي الوحيد بهذه النار هو هذا الشعب المسكين فلا بأس أن يتألم ولا بأس أن يجوع ويعرى، أما هم فينالون المكافآت والامتيازات لقاء الخيانات فيشعرون بالأمان بمعية هذا المجرم ولو على حساب شعوبهم وبلدانهم..

تعيش تونس أسوأ أوضاع اقتصادية، ويعود ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتحكم في العباد والذي يباشر حكام المسلمين تطبيقه بالغلبة والقهر واللف والدوران تنفيذا لوجهة نظر المستعمر من فرض السياسة الاقتصادية التي يريدها حتى يبقى هذا العالم الإسلامي تحت سيطرته ونفوذه وهيمنته وتبقيه سوقا لبضاعتها وأطماعها.

رغم تعدد الخيارات المطروحة على أرضية إمكانيات البلد لكن يأبى الحكام الإلتفات إليها وديدنهم ووجهتهم هي فقط سياسة التسول والاقتراض، سياسة الفاشلين والعملاء الذين عميت أبصارهم عن أن للبلاد مقدرات وثروات وخيرات، تسمح لها بالعيش في أرغد حال، إن كانت إدارتها من رجال أكفاء رجال دولة حقيقيين ووفق نظام عادل لا يظلم ولا يجور.

لذلك نقول أن الأزمة في تونس أزمة مركّبة أساسها نظام الحكم الرأسمالي الديمقراطي المطبق في البلاد صاحب النظام الاقتصادي الفاشل الذي أهلك الحرث والزرع في عقر داره وفي كل العالم، وزاد البلية نواطير يمّنوا سبيلهم وجهة الغرب فكانوا ضغثا على إبالة.

الخروج من الأزمة:

على الساعين للتغيير الجذري الحقيقي وعلى الراغبين في إحداث هذه النقلة، من أفراد الأمة وجماعاتها أن ينصبّ جهدهم على نقل الصراع من صراع على جزئيات وتفاصيل وفروع إلى صراع أصول فأصل المشكل والمشاكل والأزمات هو النظام القائم أي النظام الرأسمالي المطبق على المسلمين في البلاد الإسلامية فوجب قرع طبول إزالته وتغييره بأصل ثابت منبثق من عقيدة الناس ووجهة نظرهم في الحياة ألا وهي العقيدة الإسلامية لذلك لا يكون الحل إلا في الإسلام وفي نظام حكمه (الخلافة) ونظام اقتصاده وسياسته الاقتصادية.

ان السياسة الاقتصادية الثابتة لأيّ بلد كتونس مثلا إنما تنبثق عن الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة..وتونس لا يجديها رسم سياسة اقتصادية غير ثابتة ولا يجديها رسم سياسة اقتصادية منبثقة عن وجهة نظر الغرب. بل لابد أن تكون سياستها الاقتصادية مبنية على أساس العقيدة الاسلامية بمعنى أن تكون السياسة الاقتصادية أحكاما شرعية مستنبطة من الكتاب والسنة أو مما يرشد إليهما الكتاب والسنة.

سياسة الاقتصاد في الإسلام تقوم على النظرة إلى أربعة أمور هي:

1- النظرة الى كل فرد بعينه فهو فردي في إشباع الحاجات.

2- النظرة إلى إشباع الجوعات الأساسية إشباعا كليا حتى تحفظ حياة كل فرد.

3 -النظرة إلى إباحة السعي للرزق والمساواة في الإباحة بين جميع أفراد الرعية وذلك لإفساح الطريق أمام كل منهم يأخذ من الثروة ما يشاء ليسير الناس نحو الرفاهية.

4- النظرة إلى سيادة القيم الرفيعة على العلاقات القائمة بين الأفراد جميعا.

ومن هنا كانت سياسة الاقتصاد في الإسلام هي لمعالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنسانا، وتمكين كل فرد من رفع مستوى عيشه وتحقيق الرفاهية لنفسه باعتباره فردا. فتعطي لكل فرد إمكانية الوصول إلى الرفاهية ويترك له أن يأخذ من هذه الرفاهية بالفعل النصيب الذي يشاء. فسياسة الاقتصاد في الإسلام هي لجعل القيم الرفيعة تسيطر على العلاقات القائمة بين الأفراد.

وعلى هذا فإنّ سياسة الاقتصاد التي يجب أن توضع في تونس ليست زيادة الدخل الأهلي أو إيجاد ما يسمى بالعدالة الاجتماعية أو اشتراكية الدولة..وإنما سياساتها يجب أن تكون ضمان توزيع ثروة البلاد الداخلية والخارجية على جميع أفراد الرعية بحيث يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية لهم إشباعا كليا..ويضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع جميع حاجاته الكمالية على اكبر قدر مستطاع وهذا خلاف ما تراه الرأسمالية من ضرورة تكديس الثروة دون عدالة توزيعها ولا يعنيها تكدسها عند فئة معينة فالمشكلة الاقتصادية عندها تتمثل في الندرة النسبية للسلع والخدمات.

غير أنه لما كان توزيع الثروة يعني بيان كيفية حيازتها من مصادرها، فإن تنمية الثروة تأتي طبيعيا من هذه الكيفية للحيازة..فإن الكيفية التي تجري فيها حيازة الأرض مثلا تؤدي طبيعيا إلى استغلالها وزيادة إنتاجها..

إن الإهتمام بالسياسة الزراعية يأتي لتحقيق الإكتفاء الذاتي وإبعاد خطر المجاعة وخطر التدخل الخارجي، وهذا لا بد أن يتزامن أيضا مع الإهتمام بإحداث ثورة في المجال الصناعي حتى تصبح الصناعة رأس الحربة في النمو الاقتصادي ،وإن ما في البلاد من ثروات وكفاءات كفيل بتحقيق نهضة شاملة يبعد عنا شبح التبعية والاستعمار بل يجعلنا في مصاف الدول العظمى الحاملة للواء الإسلام إلى ربوع العالم.

عن عائشة رضي الله عنها قالت سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ». رواه مسلم

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

فرنسا الصليبيّة تستعدي صراحة الإسلام السنّي وتنتصر ضمنا للمذهب الشيعيّ

خلال زيارة له إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة استمرّت يومين (19 ـ 20/05/2023) وشملت واشنطن ونيويورك ومقرّ الأمم المتّحدة، اعتبر وزير الخارجيّة الفرنسيّ جيرالد دارمانان أنّ (الإرهاب الإسلاميّ السنّي) هو أبرز تهديد لبلاده ولأوروبا، داعيا إلى تعزيز التّعاون الأمنيّ مع واشنطن..ففي منطقة وسطى بين الشّيطنة والتّجييش والتّحريض، قال دارمانان (قد تكون للأمريكيّين رؤية وطنيّة أكثر للأزمات مثل التّآمر والعنصريّة وعمليّات إطلاق النّار، وقد أتينا لنذكّرهم أنّه بالنّسبة لفرنسا وجيرانها الأوروبيّين ما يبدو بمثابة التّهديد والخطر الأوّل هو الإرهاب الإسلاميّ السنّي)، وتابع (إنّ التّعاون بين أجهزة الاستخبارات لمكافحته أمر ضروريّ للغاية) معبّرا عن أسفه لرحيل الأمريكان عن أفغانستان منتقدا انسحاب فرنسا من منطقة السّاحل الإفريقيّ..وتأتي هذه الزّيارة في إطار تعزيز التّعاون بين الشّرطة والقضاء في كلّ من فرنسا والولايات المتّحدة حسب ما ينصّ عليه الاتّفاق الموقّع بينهما سنة 2016، ويشمل مجالات مكافحة الإرهاب والجرائم الكبرى..وقد التقى دارمانان مسؤولين أمريكيّين وزار مقرّ تدريب لعناصر (أف بي آي)، كما بحث في نيويورك مع مفوّضة شرطة المدينة سبل حفظ الأمن والنّظام خلال الأحداث الكبرى على غرار ما تستعدّ فرنسا لاستضافته نهاية 2023 وبداية 2024 من زيارة البابا فرنسيس لمدينة مرسيليا وكأس العالم للرّغبي والألعاب الأولمبيّة الصيفيّة، وهي حسب دارمانان محطّات حسّاسة قد يستغلّها إرهابيّون سنيّون لتنفيذ اعتداءات دمويّة ضدّ المدنيّين الأبرياء..

أضغان مركّبة

وقبل التّعليق على هذه التّصريحات العنصريّة الاستفزازيّة الخطيرة، من المفيد للتّحليل السياسيّ أن نعرّج على صاحبها بوصفها أضغانا رانت على قلبه تطفو على السّطح من خلال أقواله وأفعاله فتعكس شخصيّته، مصداقا لقوله تعالى (أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يُخرج اللّه أضغانهم): فالمدعو جيرالد دارمانان هو أصغر وزراء حكومة الرّئيس ماكرون (38عاما)، ورغم اضطلاعه بحقيبة وزاريّة سياديّة (الداخليّة) إلاّ أنّه أبعد ما يكون عن الأصول الفرنسيّة، فهو نتاج كوكتال يهوديّ بربريّ ينحدر من أصول مالطيّة يهوديّة لأبيه وجزائريّة قبائليّة لأمّه، ناهيك وأنّ جدّه قاتل ضمن الجيش الفرنسيّ ضدّ الشّعب الجزائريّ المسلم..فالرّجل إذن غرّ عديم التّجربة وهجين ومعقّد وتربة خصبة لمعاداة الإسلام والمسلمين: فهو من جهة سليل اليهود الذين وصفهم اللّه تعالى بقوله (لتجدنّ أشدّ النّاس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا)، ومن جهة أخرى سليل الحركي وعسكر زواوة الذين خانوا دينهم وشعبهم وارتموا في أحضان فرنسا الصليبيّة ومهّدوا لها احتلال الجزائر وشاركوها جرائمها البشعة ضدّ شعبها طيلة 130 سنة، ثمّ خيّروا الالتحاق بها عند طردها ورضوا بوضع مواطن درجة ثالثة في فرنسا على الانتساب إلى جزائر العروبة والإسلام..وهو إلى كلّ ذلك مشبوه ومريب: فقد وُجّهت إليه اتّهامات بالتحرّش والاعتداء الجنسيّ سنة 2018 سرعان ما وقع الالتفاف عليها، كما واجه موجة عارمة من التّشهير لأنّ أمّه (بونيشة) تمتهن تنظيف المنازل..فنحن إذن إزاء أضغان مركّبة ضدّ الإسلام والمسلمين ـ هويّة وحضارة وانتماء ـ أذكتها شخصيّة هشّة مهزوزة مبتزّة سياسيّا مهرسلة اجتماعيّا، تعاني من مركّب نقص أن فاتها (شرف) الانتساب لدماء مولير النقيّة (أكرم وأنعم)، وتبحث لها عن مكان تحت سماء فرنسا الصليبيّة الاستعماريّة، متوسّلة إلى ذلك بالشّيء الوحيد الذي تتقنه زواوة وتحبّه فرنسا: لعق الأحذية ومسح الجوخ وسبّ الإسلام والمسلمين..

العزري أقوى من سيدو

إنّ شخصيّة بمثل هذه المواصفات هي ـ بالمنطق البراغماتي المكيافلّي ـ منجم عدّ وكنز سياسيّ لمن يحسن استغلاله وتوظيفه: فإلى جانب ضعفه وهشاشته وقابليّته الفطريّة للتّوظيف وعدائه الجبلّي للإسلام، فإنّ لدارمانان نقاط ضعف و(دوسيّات) أخلاقيّة واجتماعيّة وسياسيّة يُبتزّ بها عند الحاجة أو تُحرق بها ورقته إذا اقتضى الأمر، كما أنّ أصوله الهجينة تخوّل للسّلطات الفرنسيّة التّقصّي منه ومن تبعات أعماله بكلّ سهولة..فهو نموذج مثاليّ للسياسيّ الوظيفيّ الفاقد لأدنى رصيد من القيم والمبادئ فلا خطوط حمراء أمامه، بحيث يمكن تكليفه بالمهامّ القذرة ويُتّخذ شمّاعة يعلّق عليها الرّئيس ماكرون أخطاءه و(مندیلة) يمسح فيها الشّعب والإعلام غضبته بعد أن يحقّق لفرنسا مصلحتها ومرادها (وطاح الكاف على ظلّو)..على هذا الأساس، وكما استعان نيكولا ساركوزي برشيدة داتي (ابنة حركي مغربيّ عاشرت ثمانية أشخاص في نفس الوقت وحملت من سفاح وهي وزيرة، والبحث مازال جاريا لتحديد الأب) وعيّنها ناطقة باسمه في حملته الانتخابيّة ثمّ وزيرة للعدل في حكومته، ليمسح بها وفيها جرائمه ضدّ الجالية العربيّة والإسلاميّة حين كان وزيرا للدّاخليّة، ويغازل بها مخزونهم الانتخابيّ، جاء ماكرون بدارمانان واتّخذه واجهة لإجراءات الحكومة الفرنسيّة حيال ما أسمته (المجتمعات الموازية والمؤسّسات الانفصاليّة داخل فرنسا)، وعصا يهشّ بها على الجاليات المسلمة المستعصية على الاندماج والمسخ والذّوبان في الثّقافة الفرنسيّة، ومتراسا (أو بالأحرى دودانا) يتّقي به سهام أعدائه، ناهيك وهو مأزوم سياسيّا وأخلاقيّا ودوليّا..وبما أنّ (العزري أقوى من سيدو) فقد نفّذ به ماكرون قمعا قروسطيّا للشّعب الفرنسيّ (السترات الصّفراء واحتجاجات الصناديق الاجتماعيّة) وأحيى به الحروب الصليبيّة ضدّ الجالية الإسلاميّة (تضييق ـ محاصرة ـ إغلاق مساجد ـ طرد أيمّة ـ منع النّقاب ـ حلّ جمعيّات ـ حملة ضدّ أشرف المرسلين صلّى اللّه عليه وسلّم)..هذا إلى جانب تصريحاته ومواقفه المتحرّشة بالإسلام والمسلمين وآخرها طلب جرد بأسماء التّلاميذ المسلمين المتغيّبين يوم عيد الفطر، بما يكشف مدى حقارة هذا الشّخص وخسّته ونذالته..

رسالتان

إنّ هذه التّصريحات العدوانيّة العنصريّة الوقحة لوزير الدّاخليّة الفرنسيّ تحمل في طيّاتها رسالتين: الأولى موجّهة إلى الدّاخل الفرنسيّ في إطار التوجّه المعادي للمسلمين الذي يقوده إيمانويل ماكرون ونخبة باريس لثلاثة أسباب، أوّلا: لأنّ الإسلام أصبح يمثّل خطرا جديّا على النّسيج البشريّ الاجتماعيّ والثّقافيّ العقائديّ الفرنسيّ الهشّ، نتيجة إفلاس المبدأ الرأسمالي وتصدّع الكنيسة الكاثوليكيّة وشيخوخة المجتمع الفرنسيّ وتراجع خصوبته واتّساع الجالية الإسلاميّة وتزايد أعداد المعتنقين

ماكرون: الإسلام يعيش اليوم أزمة بكل مكان في العالم

للإسلام في صفوف الفرنسيّين..ثانيا: لأنّ خطاب الكراهيّة ضدّ المسلمين أصبح يعدّ بمثابة رأسمال سياسيّ وانتخابيّ مغر، احتكرته الجبهة الوطنيّة اليمينيّة ويجب سحبه من تحتها وتوظيفه واستغلاله..ثالثا: لأنّ في ذلك افتعالا لعدوّ خارجيّ ومعركة داخليّة لحشد الشّعب الفرنسيّ وتوحيد كلمته عن طريق إذكاء الإسلاموفوبيا في صفوفه، فيتكتّل حول حكومته مدفوعا بغريزة البقاء..أمّا الرّسالة الثّانية فموجّهة إلى الخارج، رسالة حشد وتجييش وتحريض لأوروبا وأمريكا ضدّ العالم الإسلاميّ خدمة للزّعامة الفرنسيّة ومشروعها الاستعماريّ، حيث سمح دارمانان لنفسه بالتّحدّث باسم أوروبا (فرنسا وجيرانها الأوروبيّين)، ودعا صراحة إلى تعزيز التّعاون الأمنيّ مع واشنطن لمواجهة خطر الإرهاب السنّي..كما أعرب عن أسفه لرحيل الأمريكان من أفغانستان بما مكّن من (إعادة تشكيل خلايا داعش في المشرق)، وتظاهر بانتقاد انسحاب فرنسا من منطقة السّاحل الإفريقيّ في دفع معنويّ وتبرير لمواصلة الاحتلال..وتأتي هذه الرّسالة بعد تنامي موجة العداء ضدّ فرنسا في المستعمرات الإفريقيّة، لاسيّما الانقلاب العسكريّ والتمرّد في مالي ثمّ بوركينا فاسو وإفريقيا الوسطى، واستدعاء الرّوس للخلاص من الاحتلال الفرنسيّ..

نقلة نوعيّة

إلاّ أنّ الأهمّ والأخطر في تصريح دارمانان هو ما تضمّنه من نقلة نوعيّة في الخطاب العدائيّ الفرنسيّ ضدّ الإسلام، من الاستهداف العقائديّ الدينيّ إجمالا (إسلام/علمانيّة ـ مسيحيّة) إلى الاستهداف المذهبيّ من داخل الإسلام نفسه (سنّة/شيعة ـ إباضيّة..): فالكلام هذه المرّة ليس عن الإرهاب المسلّح المطلق العابر للعقائد والمبادئ، ولا حتّى عن التشدّد والتطرّف الإسلاميّ عموما، بل تحوّل إلى تقسيم مذهبيّ للأمّة الإسلاميّة وحصر للإرهاب في مذهب بعينه (المذهب السنّي) وتوجيه العداء نحوه وإفراده بالمحاربة دون سائر المذاهب الإسلاميّة..والأخطر من كلّ ذلك أنّ مفهوم المخالفة لهذا التّصريح يحتمل بقوّة تبرئة ضمنيّة للمذهب الشّيعي من الإرهاب وانتصارا للشّيعة ـ دولا ومنظّمات وأحزابا ـ ومغازلة لهم

واستعدادا للتّحالف معهم في حرب أهل السنّة: فتصريح دارمانان لا يستثني (الإسلام المعتدل ـ اللاّيت ـ المخفّف) لأنّه لم يهاجم (الإسلام المتشدّد المتطرّف)، بل هاجم الإسلام السنّي، وهذا المقابل الوحيد الممكن له هو المذهب الشيعيّ وسائر الهرطقات النّاسلة من جبّته (نصيريّة ـ علويّين ـ دروز ـ إيزيديّين ـ بهائيّة ـ قاديانيّة ـ أحمديّة..)، لأنّ سائر المذاهب الإسلاميّة الأخرى انقرضت ولم يعد لها وجود عدا أقليّة ضئيلة من الإباضيّة لا وزن لها سياسيّا..

غير أنّ النّقلة النوعيّة في الخطاب ليست نقلة نوعيّة في الممارسة: فعداء فرنسا لأهل السنّة ومحاباتها للشّيعة وهرطقاتهم مستهلك تاريخيّا، فقد تحالفت مع الإباضيّة ضدّ المالكيّة عند احتلال الجزائر، وتحالفت مع العلويّين والدّروز ضدّ السنّة في بلاد الشّام، وسلّمت سوريا للنصيريّة واحتضنت الثّورة الإيرانيّة الشيعيّة وآوت الخميني على ترابها وخصّصت له طائرة أعادته إلى طهران سنة 1979..

وهي اليوم من أبرز داعميّ حزب اللّه في لبنان والمجرم بشّار أسد في سوريا والحوثيّين في اليمن، كما وليست لها مواقف عدائيّة جديّة معلنة من النّظام الإيرانيّ ومشروعه النوويّ تضاهي مواقفها من داعش أو الحركات الإخوانيّة، ناهيك وأنّ دارمانان انتقد خروج أمريكا من أفغانستان وتسليمها لطالبان السنيّة، ولم ينتقد خروجها من العراق حيث سلّمتها للشّيعة..

النّخبة المتفرنسة

ومهما يدعم هذا الاستنتاج ويقوّيه أنّ النّخبة المتفرنسة وأيتام فرنسا ولقطاءها من السّاسة والمفكّرين والإعلاميّين يتبنّون موقف أمّهم (العكري) ويدافعون عنه بحماس، في تناقض صارخ مشطّ مع ما يدّعونه لأنفسهم من موضوعيّة واستنارة وتقدّميّة وماركسيّة لينينيّة وإلحاد: فهم يحترمون كلّ الأديان إلاّ الإسلام، ويتسامحون مع كلّ المذاهب والهرطقات إلاّ السنّة..

وقد شهدت بلاتوات التّلفزة التونسيّة آيات من هذا النّفاق السياسيّ، فقد تداول عليها الشّيعة والإباضيّة والبهائيّة والمتصوّفة واليهود والملاحدة والأمازيغ و(الأجص) والشّواذّ..فقابلتهم جوقة إعلام العار جميعهم بكلّ احترام وفسحت لهم مجال التّعبير وساندتهم وتبنّت طروحاتهم ومواقفهم وأفتت لهم ولوت من أجل عيونهم أعناق نصوص القرآن والسنّة وشوّهت أحداث التّاريخ زوّرت وقائعه..وفي المقابل كالت ما شاءت لها مخيّلاتها الجدباء من التهم والشّتائم للفكر السنّي عموما وللمذهب المالكيّ خصوصا..أمّا عن مفكّرينا ومثقّفينا فحدّث ولا حرج: فهذا النّاجي جلّول الأستاذ الجامعيّ الماركسيّ اللينينيّ المتخصّص في التّاريخ، يطالب صراحة حين كان وزيرا للتّربية بتعليم النّاشئة الإسلام الصّوفي الطرقيّ، إسلام الأولياء والزرد والبخور (ويا سلاّك الواحلين)؟؟ وهذه الدّكتورة ألفة يوسف النسويّة المتحرّرة والجامعيّة المتخصّصة في الحضارة الإسلاميّة والتي تشكّك في الثّوابت والقطعيّات وتنكر العبادات التوقيفيّة، تتخلّى عن عقلانيّتها وتقول باللفظ الواحد: السيّدة المنّوبيّة كانت تكتفي في صلاتها بقول (قفّة طالعة وقفّة هابطة) ومع ذلك كانت تمشي على الماء؟؟ (الشّاي للّه)..أمّا عن السيّد الرّئيس النّاسك البتول، فمنذ أن ارتمى في أحضان فرنسا، تناسى أنّه خبير في القانون الدستوريّ وتخلّى عن فكر روزا لوكسمبور وديمقراطيّتها المجالسيّة وتنصّل من مذهبه المالكيّ وفتح قلعة المالكيّة على مصراعيها أمام المذهب الشيعيّ وفرضه على مشائخ الجامعة الزيتونيّة وأحفاد الإمام سحنون..لا لشيء إلاّ لأنّ فرنسا تريد ذلك..

فبكلّ بساطة لأنّ مشاكل الغرب العقائديّة وثاراته التّاريخيّة هي مع المذهب السنّي تحديدا، فهم أكبر طائفة وملّة على وجه الأرض، يمثّلون أكثر من 90 بالمائة من مسلميّ العالم، كما أنّ المذهب السنّي هو الإسلام: فتاريخيّا النّاطق الرّسمي باسم الأمّة الإسلاميّة وممثّلها السياسيّ وحامل لوائها في صراعها ضدّ الغرب الصليبيّ ثمّ الاستعماريّ هو بلا منازع الإسلام السنّي منذ قيام الدّولة الإسلاميّة في المدينة إلى سقوط الدّولة العثمانيّة: فهو الرّحم التي اعتملت فيها وخرجت منها أو عليها سائر المذاهب، وهو النّسخة النقيّة الصّافية للإسلام التي لا تشوبها بدعة ولا تكدّرها هرطقة، وهو بيان محمّديّ لدنيّ معصوم لشرع اللّه ليس فيه ثغرة ولا منفذ يتسلّل منه الكافر المستعمر، لذلك فهو ملتقى أعداء الإسلام..

ولا غرابة أنّ هذا المذهب قد عكس هويّة المسلمين طوال تاريخهم وعلى كافّة الأصعدة: فهو الذي أنجز المدوّنة الشرعيّة الإسلاميّة بكافّة مباحثها وعلومها، وهو الذي فعّل الإسلام ونشره في أصقاع الأرض ودوّخ به الأمم وأزال الإمبراطوريّات، وهو الذي وقف سدّا منيعا أمام أطماع الغرب وذاد عنهم بالفكر والسّيف، وهو الذي يحظى اليوم بشرف الاضطلاع بمشروع الأمّة في بناء دولتها..أمّا سائر المذاهب الأخرى فقد كانت على هامش الحياة السياسيّة تمثّل بالكاد شغبا للنّظام السنّي الرسميّ، ناهيك وأنّ المتمترسين خلف المذهب الشّيعي كانوا أشدّ المعاول تهديما لكيان الأمّة الإسلاميّة وأوقفوا أنفسهم على حرب الدّولة الإسلاميّة السنيّة ومثّلوا خروجا عن إجماع الأمّة ونسفا لوحدتها وشقّا لعصا طاعة أميرها، حتّى أنّهم كانوا عجلة خامسة لفرسان الصّليب وخنجرا في خاصرة العبّاسيّين والسّلاجقة والأيّوبيّين، فهل نستغرب منهم اليوم أن كانوا حمار الأمريكان القصير ويدهم الطّولى التي يبطشون بها بالمسلمين السنّة في العراق وسوريا واليمن وإيران..؟؟ وهل نستغرب من فرنسا الصليبيّة عداءها للسنّة ودعمها للشّيعة..؟؟

اللاّسنيّة

إنّ ظاهرة اللاّسنيّة أي الرّفض والعداء للسنّة مذهبا وأتباعا، ليست في الواقع حكرا على فرنسا، بل هي ديدن الغرب الاستعماريّ في صراعه مع الأمّة الإسلاميّة، ودونكم أمريكا في العراق..أمّا تبرير ذلك

أرقام صادمة عن اختفاء الأطفال في فرنسا

منّة طاهر

الخبر:

أفاد تقرير صدر قبل أيّام بأنه يتم الإبلاغ عن فقدان طفل كل 12 دقيقة في فرنسا. ووفقا للبيانات التي نشرتها مؤسسة "حقوق الطفل"، وهي مؤسسة تابعة لرقم الطوارئ، فقد تم فقدان أكثر من 40 ألف قاصر خلال عام 2022. ووفقا لمجلة لوبوان الفرنسية، صدر هذا التقرير بمناسبة اليوم العالمي للأطفال المفقودين، الذي يوافق الـ25 من ماي كل عام. وقد أبرزت المجلة أهم الأرقام التي تضمنها التقرير.

التعليق:

إنّ هذه الأرقام المفزعة لتدلّ دلالة جازمة على المشاكل العويصة التي تعاني منها الطفولة في فرنسا، والأدهى والأمرّ أن لا يدّق ناقوس الخطر في كامل البلاد لهذه الأرقام وأن لا تعطى المشكلة حقها فيعمل بشكل جاد على إيجاد الحلول. والغريب في الأمر أنّ الاهتمام الذي تسلّطه الدول الغربية على مشاكل الأطفال في بلاد المسلمين أكبر بكثير من الاهتمام الذي تصرفه حينما يتعلق الأمر بمشاكل يعاني منها أطفالهم وكأنّ لسان حالهم أن لا شيء يدعو للقلق في بلداننا فالأوضاع تحت السيطرة!

ولكنّ المطّلع على التقارير التي تخرج بين الفينة والأخرى يدرك أنّ معاناة أطفال الغرب كبيرة وكبيرة جدا وتحتاج صرف جهود جبّارة لانتشالهم ممّا هم فيه، ولا بدّ من وقفة جادّة لوقف دوّامة الانحدار التي تعصف بهم بل تهوي بهم في مكان سحيق.

إنّ اهتمام الغرب عموما ومنه فرنسا بأطفال المسلمين سببه سعيهم لنشر مبدئهم في العالم ومحاربة الفكر المخالف إذ إنّ تصدير مفاهيمهم عن الحياة هو أسلوب من أساليب الاستعمار الثقافي وبسط النفوذ ولذلك يولون المسألة أهميّة كبيرة فيحاربون زواج الصغيرات واللباس الشرعي للفتيات ويدعون حرصا على تعلم الأطفال ويدعون لتنقيح المناهج..الخ، أمّا التعاطي مع مشاكل أطفالهم فيأخذ منحى آخر فالمسألة يجب تقزيمها لا تهويلها لكي لا يصل الأمر إلى وضع المفاهيم الغربية والسياسة المتبعة في قفص الاتهام، ولذلك إعلاميا لا تعطى حقها ولا تدّق نواقيس الخطر للتقارير الصادمة عن نسبة المواليد من السفاح ونسب الاعتداءات والاغتصاب المنتشر أو نسبة تعاطي المخدرات بين القصّر أو غير ذلك.

إنّ ازدواجية معايير الغرب تفضح أهدافهم وتؤكد على حقيقة أنّهم ليسوا أهلا للاتباع، فشعوبهم لم تلق فيهم الخير وليسوا قدوة في رعاية الشؤون وتولّي المسؤولية، وهم أحوج ما يكونون للبديل والحلول القادرة على انتشالهم ممّا هم فيه.

بيان صحفي

المخابرات الفرنسيّة تدوس القانون وتكشف حقيقة بلد الأنوار والحريّات

بطلبها إحصاء المتغيّبين عن المدارس في عيد الفطر!!

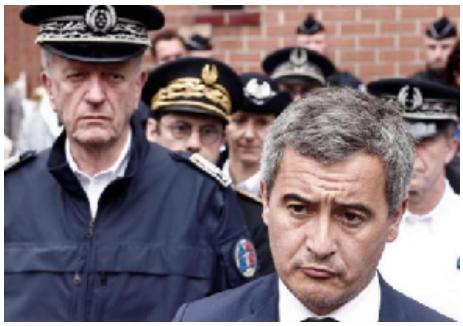

نشرت صحيفة "La Dépêche" اليومية الفرنسية يوم الجمعة 19 أيار/مايو 2023 خبرا مفاده أنّ حوالي مائة مدرسة في تولوز وضواحيها قد تلقت رسالة إلكترونية من الشرطة الفرنسية تطلب فيها إمدادها بمعدل الغياب للطلاب في 21 نيسان/أبريل 2023 الموافق لعطلة عيد الفطر، وتضمّن الخبر شهادة مدير مدرسة صُدم من هذا الطلب. كما ذكرت الصحيفة أيضا أنّ طلبات مماثلة وصلت للمدارس في هيرولت طلب فيها معدل التغيب في يوم العيد بل وأيضاً في شهر رمضان بأكمله. وقد نفى مدير أكاديمية تولوز مصطفي فورار كون هذا الإجراء طلباً من وزارة التربية الوطنية. وحسب مصادر الصحيفة فإنّ أعوان الشرطة الذين أرسلوا الرسالة الإلكترونية قد فعلوا ذلك بناء على أوامر من المخابرات الفرنسية.

أثار الخبر طبعا جدلا كبيرا في فرنسا وتتالت المواقف التي تدين هذا الفعل من الجمعيات الحقوقية والشخصيات العامة وكثر الحديث حول المسألة. في المقابل التزمت الحكومة الصمت بادئ الأمر ولكن بعد ازدياد الاحتجاجات والاتهامات لها أصدرت وزارة الداخلية بيانا صحفيّا بعد يومين ونصف أي يوم الأحد مساء تقول فيه إنها طلبت بالفعل من بعض المدارس "تقييم معدل التغيب الذي لوحظ خلال عيد الفطر" لكنها نفت بشدّة طلب إحصاء المتغيبين. من جانبها، نفت أيضا وزيرة الدولة المكلّفة بشؤون المواطنة سونيا باكيس في بيان لها صدر في اليوم نفسه أن يكون قد "تم طلب أي بيانات بالاسم أو إحصائية في أي وقت من الأوقات"، لافتة إلى أن المبادرة لا تنطوي على رغبة في "وضع ملفات" للطلاب حسب ديانتهم. وعزت الأمر إلى أن "وزارة الداخلية وما وراء البحار تدرس بانتظام تأثير بعض الأعياد الدينية على حسن سير الخدمات العامة ولا سيما في المجال المدرسي". لقد أجمع الحقوقيون وأغلب من ندّدوا بالحادثة على أنّ الأمر فيه استهداف للمسلمين وأنّ الخطر يكمن في الربط بين ممارسة أطفال المسلمين لأحكام دينهم ومشكلة الأمن الداخلي، وأنّ البيان الصادر عن وزارة الداخلية فيه استبلاه للنّاس وأنّ عليها إنارة الرأي العام فورا عن الأسباب والتداعيات لما حدث، ولكن طبعا صمّت الحكومة آذانها عن تلك المطالبات ودكّت رأسها كالنعامة في التراب على أمل طيّ صفحة الحادثة.

إنّ ما فعلته المخابرات الفرنسية ليؤكد حقائق ثابتة عندنا طالما فضحناها؛ وهي أنّ فرنسا دولة مخابراتية بامتياز تمكر بالإسلام والمسلمين ليل نهار، وأدّها لا تتوانى عن إظهار عدائها السافر لكل ما يمتّ للإسلام بصلة كلما سنحت لها الفرصة، وهذا الأمر لم يعد بحاجة لبيان فتاريخها حافل بالأحداث التي تدلّل على ذلك دلالة جازمة. ولكن ما قامت به هذه المرة يكشف أيضا بوضوح مدى كذبهم على العالم بشأن تقديسهم العلمانية وفكرة الحريات، فبفعلهم هذا قد داسوا بأقدامهم قوانينهم التي تنصّ على حظر "جمع البيانات الشخصية التي تكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الأصول العرقية أو الإثنية، الآراء السياسية أو الفلسفية أو الدينية" (المادة 8 من قانون 6 تموز/يوليو 1978) وكذلك المنشور الصادر في 15 أيار/مايو 2004 عن وزارة التربية الذي يدعو إلى "السماح للطلاّب بالتغيب في الاحتفالات الدينية"، ناهيك عن كل المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان والتمييز العرقي والمبادئ الأساسية للعلمانية التي صدعوا رؤوسنا بها. نعم لقد أزالت المخابرات الفرنسية هذه المرة ورقة التوت عن عورتها، والتي تغطي دجل السياسة الفرنسية، فأظهرت للعيان انحطاطها ومخالفتها للصورة الجميلة التي رسموها لبلد الأنوار والحقوق والحريات. ولذلك انبرت أغلب الجمعيات لدق ناقوس الخطر واعتبار المسألة تقويضا للعلمانية واستهدافا للحريّات وتمييزا عنصريا ضد المسلمين. فجاء ردّ وزارة الداخلية هزيلا يفضح استبلاه عقول الناس وحقيقة فكرة السيادة للشعب، فالشعب إلى اليوم لم يتلق إجابات عن أسئلته التي لم تكلّف الحكومة خاطرها للإجابة عليها.

إنّ التحديات التي تواجه المسلمين في فرنسا اليوم باتت تزداد بنسق تصاعدي خصوصا بعد إقرار قانون محاربة الانفصالية الذي دعا إلى ضرورة انصهار المسلمين في بوتقة العلمانية، والذي تمت المصادقة عليه في 2021. فاستهداف الإسلام بات مفضوحا، واعتبار الإسلام عدوا استراتيجيا بات على المكشوف خاصة مع الازدياد اللافت للنظر لأعداد المسلمين في فرنسا في الأعوام الأخيرة سواء المهاجرين أو معتنقي الإسلام من سكان فرنسا الأصليين. إنّ تخبط الحكومة وسياسة استهداف المسلمين التي باتت تتبناها سببها إدراك الساسة الفرنسيين أنّ نظامهم يترنح وأنّ الإسلام هو البديل الحضاري الوحيد والتهديد الحقيقي لمبدئهم، ولهذا حريّ بالمسلمين في فرنسا إدراك طبيعة الصراع الذي يخوضه الذين في السلطة ضدهم وأن يدركوا زيف الحضارة الغربية وشعاراتها الكاذبة فيستمسكوا بدينهم ولا يضعفوا أمام مخططات تخويفهم وتذويبهم.

القسم النسائيّ

في المكتب الإعلاميّ المركزيّ لحزب التّحرير

موظّفو حكّام قطر يرون منافع للدّولار الأمريكيّ بينما تدفع الشّعوب ثمن تضخّمه منذ عقود

نزار جمال

الخبر:

قال محافظ مصرف قطر المركزي بندر بن محمد بن سعود آل ثاني إنه لا ضرورة لتغيير سياسة ربط الريال القطري بالدولار. وأضاف -خلال جلسة عن التضخم بمنتدى قطر الاقتصادي- أن بلاده تصدر الطاقة بالدولار وهو أمر مفيد للاقتصاد المحلي. والريال القطري مربوط بالدولار أسوة ببقية عملات دول الخليج باستثناء الكويت. وأشار محافظ مصرف قطر المركزي إلى أنه ليست هناك حاجة مستعجلة لتغيير هذه السياسة، مضيفا أن التضخم العالمي أثر السنة الماضية في دول كثيرة، إذ واجهت أعلى مستويات منذ عقود. (الجزيرة، 24/05/2023م)

التعليق:

أتعجب كيف حكم محافظ مصرف قطر المركزي بأن الدولار الأمريكي أمر مفيد للاقتصاد المحلي وأنه ليست هناك حاجة مستعجلة لتغيير سياسة ربط الريال القطري بالدولار! أليس التضخم العالمي نتيجة لسياسة طباعة الدولار بشكل غير متناه وبدون تغطيته بمقابل من الذهب، طبعا بالإضافة لمنظومة الربا التي تدفع إلى رفع أسعار السلع والخدمات بشكلٍ مستمر؟ ألم يحن الوقت، لاعتماد نظام الذهب كعملة أساسية للدول بدل اعتباره سلعة من السلع؟ وذلك بعد أن كان العملة الرئيسية في التعامل النقدي لقرون فاتت وكان المعيار الذي تقدر به قيم السلع والجهود.

يقول حزب التحرير في كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام في جزء من قسم بعنوان «فوائد الذهب» ما يلي: «وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان النظام النقدي السائد في العالم يقوم على قاعدة الذهب، وكانت النقود المتداولة إذ ذاك عبارة عن قطع ذهبية، وأوراق نقدية تقبل التحويل إلى قيمتها من الذهب، وكان معه نظام الفضة أيضاً. وقد كان لتطبيق هذا النظام أطيب الأثر في العلاقات الاقتصادية، ولكن حين أعلنت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، عمدت الدول المتحاربة إلى اتخاذ إجراءات جعلت نظام الذهب يضطرب. فمنها من أوقف قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب، ومنها من فرض القيود الشديدة على تصدير الذهب، ومنها من صار يعرقل استيراده، حتى جاء عام 1971م، فأعلنت أمريكا وقف العمل بنظام الذهب، وفك الارتباط بين الذهب والدولار، فصار الذهب، منذ ذلك الوقت، لا علاقة له بالنقد، وإنما هو مجرد سلعة من السلع، وقد أرادت أمريكا، من وراء ذلك، جعل الدولار الأساس النقدي في العالم، حتى تتحكم في السوق المالية الدولية، وتهيمن عليها، وبذلك لم يعد نظام الذهب معمولاً به في العالم، فاختل النظام النقدي، وتقلبت أسعار الصرف، ومن هنا بدأت العراقيل، وبدأت الصعوبات في انتقال النقود، والسلع، والأشخاص». انتهى الاقتباس.

ولذلك، لا يمكن فهم ما هي فوائد التعامل بالدولار التي أشار إليها محافظ مصرف قطر المركزي، اللهم إلا إذا كان يجامل أمريكا لغرض ما. أما من ناحية الحكم الشرعي، فإن الرسول ﷺ أقر التعامل بوحدات الذهب والفضة التي كانت من ضرب فارس والروم وربط جميع الأحكام الشرعية الاقتصادية بها. حيث إن لهما قيمة ثابتة لأنه يتكلف في استخراجهما من الأرض بالإضافة إلى أنهما نادرا الوجود بالنسبة إلى غيرهما من المواد ولا يتلفان بالانتقال المفرط بين أيدي الناس. ما يجعل السؤال التالي محقا: إلى متى تستمر العنجهية الأمريكية في سرقة أموال الشعوب عن طريق طباعة أوراق دولار لا قيمة لها وإجبار الدول على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي؟ والجواب على ذلك أنه لن يكون لغير دولة الخلافة الشرف في الوقوف في وجه الدولة الأولى لقلب المعادلة في الموقف الدولي في التعاملات النقدية بما يعود نفعه على الشعوب بعامة، حيث ستعمل دولة الخلافة بشكل جدي من أول يوم على اتخاذ الذهب عملة أساسية لها ودفع الدول الأخرى لفعل ذلك أسوة بها، وذلك لأنها دولة مبدئية، بخلاف الدول التابعة والدول التي تسير في فلك الدولة الأولى، كما أن دولة الخلافة تعمل على حل المشاكل الاقتصادية بشكل صحيح، لأنها شخصت حقيقة المشكلة الاقتصادية، تشخيصا دقيقا، ألا وهي كيفية توزيع الثروة وليس زيادة الثروة كما يروج أصحاب المبدأ الرأسمالي.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: 35-34]

من فلسطين إلى هيئة تحرير الشّام:

الارتماء في أحضان الأنظمة كارثيّ على الأمّة

الدكتور مصعب أبو عرقوب

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

الخبر:

كيان يهود يعربد في فلسطين وغيرها ويقصف مقرات للجبهة الشعبية - القيادة العامة في سوريا كما حدث صباح يوم الأربعاء 31/05/2023م.

التعليق:

لا تزداد قضايا الأمة مع السنين إلا استعصاء ولا تزداد مشكلاتها وآلامها إلا تعقيدا في ظل عدم وجود دولة جامعة للمسلمين على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة والتضحيات الضخمة وكثرة الفصائل والمجاميع العاملة، ليظهر ذلك جليا في قضيتي الأرض المباركة والشام، فالتغيير الأساسي ليس إلا في تعمق تلك المشكلات كميا ورقميا، فالضحايا وقضم الأرض والاستيطان والظلم وغطرسة العدو تزداد وقوى الأطراف الرسمية المقابلة تضعف وتتردى، والتنازل سيد الموقف.

والسبب هو أن أسباب المشكلة لازالت قائمة، فالمنظومة التي تكونت مع قيام كيان يهود لا زالت تتوارثها الأجيال، ولا زالت تخدم الهدف نفسه، كما أن الأدوات والتصورات للحلول التي اعتمدتها معظم القوى لا زالت هي هي، تعيد تدوير نفسها وتعيد تكرار التجارب الفاشلة.

فالقوى والأنظمة التي سلمت فلسطين وثبتت وجود كيان يهود عام 48 لازالت هي نفسها ولازال المشغل لها وهو الغرب، ولازال هاجسها الحفاظ على بقائها وبقاء الكيان، ليتكرر الأمر في كافة محطات قضية فلسطين من الأنظمة ذاتها في عام 67 وما بعده، ولكن دون تعلم للدرس، حيث دأبت الفصائل والقوى العاملة على اتخاذها ركنا وحضنا دون إدراك واقعها الصارخ، وهي أنها لم تكن سوى أدوات احتواء ليس أكثر.

فالمنحة السعودية لفصائل الشام كما المنحة القطرية لغزة، تتوقف أو تتوظف للغرض ذاته، وقد كانت العلاقة بين الفصائل السورية مع أصدقاء الشعب السوري والدول الداعمة مثالاً صارخاً مستنسخاً من الحالة الفلسطينية، كما أن اللاجئين السوريين مثال مستنسخ من الحالة الفلسطينية.

فأوجه التشابه الكبيرة بين الحالتين، وأوجه التشابه بين الماضي والحاضر في الحالتين يدل على عقم الرؤية عند تلك الفصائل وسيؤدي إلى النتائج نفسها والمصير ذاته.

ففي كامب ديفيد لم يكن السادات والنظام المصري شاذا إلا في السبق بالصلح مع يهود، وقد عادت الأنظمة لتحتضنه وسار قطار التطبيع لأن الظرف أصبح مناسبا..

وقد عاد النظام العربي إلى النظام السوري لأن الظرف أصبح مناسبا كذلك، وبالتالي انخراط الأنظمة في مآسي الشعوب، واصطفافاتها ليست إلا أدواراً لحين انتهاء المهمة والرجوع إلى الوضع الأصلي.

إن غياب هذا الدرس وتجاهل هذه الحقائق أوقع الحركات والفصائل فيما هي فيه الآن، من رأس الحربة في محاربة كيان يهود والتطبيع معه..إلى أوسلو ومدريد والقمع لصالح المطبعين والارتماء في أحضان قتلة المسلمين..إلى رأس الحربة للعمل لصالح المطبعين في الشام وقمع الأصوات المعارضة.

إن الأنظمة وكيان يهود منظومة واحدة يثبت بعضها بعضا، ومصالح الأنظمة يحددها المستعمرون، وهي حتما ليست مع من يريد التحرر، ولذلك كان الوعي على هذه الناحية هو النجاة للعاملين والحركات من الوقوع في الفخ، وقلة الوعي على ذلك هو الذي أوقعها في الفخ فسخرتها الأنظمة ووظفتها - وليس العكس - حتى صارت تناقض اليوم مطالبها بالأمس كما حصل في هيئة تحرير الشام عندما تحولت إلى حارس للدوريات الروسية وخادم للسياسة التركية التي تسعى لتعويم نظام الأسد المجرم والتطبيع معه.

ولذلك من كان جديا في خلع كيان يهود وخلع نظام الطاغية فإن ذلك يحتم عليه العمل على خلع مسامير تثبيتهما وإلا فستظل التحركات والجهود لا تعني إلا خسارة الوقت والجهود والتضحيات بسبب انعدام الوعي على حقائق لا ينطق التاريخ أو الواقع بغيرها.

ما ينتظر الحركات كهيئة تحرير الشام ومثيلاتها ليس إلا انتهاء وظائفها أو انتهاء المرحلة، حتى تذبح على مذبح مصالح الأنظمة ومن يقف من خلفها. وإن إغلاق أردوغان للقنوات الإعلامية المعارضة لنظام السيسي وإقفاله لملف خاشقجي هو خير مثال على سهولة التخلص من الأدوات المرحلية عند هذه الأنظمة.

إن الوعي على طبيعة الأنظمة وعلاقاتها ببعضها وطبيعة العلاقة معها هو من الوعي المتحتم بل الوجودي في ما يتعلق بالحركات وقضاياها، وغيابه لا يعني إلا أن تتحول الحركات إلى بندقية تطلق النار على نفسها وعلى أهدافها وعلى أمتها حتى تهلك.

فالإسلام باق والأمة منتصرة بوعد الله سبحانه، وعلى المخلصين من أبناء الأمة أهل القوة والمنعة وضباط الجند وقادة الكتائب أن يقتلعوا هذه المنظومة من الحكام الخونة ويقيموا الخلافة على منهاج النبوة على أنقاض عروشهم؛ فتخرج الأمة من هذه الدائرة لتحرر الأرض المباركة ومقدساتها وتعود لتحمل الإسلام رسالة نور وعدل للعالمين.

يوميات رجل دولة

الوزير نظام الملك الطوسيّ أيقونة رجل الدّولة

أ. ياسين بن يحيى

قال تعالى (لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ). في هذه الآية العظيمة وكل القرآن عظيم، يذكّر الحقّ تبارك وتعالى عباده المؤمنين بفضله عليهم، وبما خصّهم به من علم جامع مسطّر في كتابه ومفصّل في سنة نبيه صلى الله عليه وسلّم، جاء ليطهرهم من لوثات الجاهلية وضلالات معتقداتها وجور تشريعاتها البشرية إلى رحمة الإسلام وعدالة نظمه وقوانينه وربانية تشريعات.

ومعًا اختصّ به ذكره تعالى حثّ المؤمنين على الاعتصام بحبل الله جميعا وتحذيرهم من الفُرقة ببيان خطرها على المجتمع، حيث أكدها الرسول صلى الله عليه وسلّم في قوله «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». هذه التعليمات الربانية وغيرها من الأحكام الشرعية المتعلقة بالعلاقات العامّة والعلاقات الخاصّة والعلاقات الدستورية، جعلت من المسلمين أمة متماسكة ومترابطة تعيش في ظلّ دولة واحدة تحمي بيضة الإسلام وتنشر رسالته إلى العالم ويحتكم حاكمها ومحكومها في كل صغيرة وكبيرة إلى كتاب الله وسنة نبيه وما أرشدا إليهما من إجماع وقياس.

من هنا نَفهم أسباب تمسك المسلمين بدولتهم لمدة أربعة عشر قرنا، رغم فساد البعض من حكامها ووهنها في القرون المتأخّرة، ذلك لإدراكهم أهمية الدولة في الإسلام وأثرها الخطير على دنياهم ودينهم. هذا المُعطى فهمه أعداء المسلمين جيدا، حيث سعت أوروبا للوحدة على أساس ديني وأخلاقي ولكنهم فشلوا رغم محاولات رجال الدين والفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم، ذلك لقصور في الديانة المسيحية المحرّفة وهيمنة رجال الدين عليها، فعمد الأوروبيون في المقابل منذ القرن السابع عشر ميلادي إلى إنشاء دول قومية تحترم بعضها وجعلوا هدفهم الرئيسي تفكيك الدولة العثمانية التي كانت حينها تمثل المسلمين وتشتيتها في كيانات ضعيفة تسهل السيطرة عليها وكان لهم ذلك بعد ثلاث قرون.

نتناول في سلسلة يوميات رجل دولة، شخصية أو نقول مدرسة في التفاني والإبداع في ممارسة الحكم والعمل الفكري والسياسي، وهو اسم على مُسمى يدرك جيدا حركات التاريخ وأثرها على الأمم والحضارات وكيف يقتنصها الحاكم والسياسي ليُنهض بها أمته ويُخزي أعدائها والمناوئين لها.

نظامَ الملك الطُوسي، الرجل الذي عمل وزيرا لمدة ثلاثين عاما كاملة لاثنين من سلاطين السلاجقة، ألب أرسلان وابنه ملكشاه، لقب «بتاج الحضرتين»، ومنحه الخليفة العباسي لقب «رضي أمير المؤمنين» وهو اللقب الذي لم يمنحوه لأحد قبله ولا بعده؛ لبراعته وتقريبه وجهات النظر بين السلاجقة والعباسيين.

أثبت قدرة وكفاءة تكاد تكون نادرة في تاريخ الإدارة في الإسلام، بل إنه فوق مهامه الإدارية الجسيمة كان رجل علم وثقافة، واستطاع أن يؤلف واحدا من أهم مصادر السياسية والأحكام السلطانية.

من هو نظام الملك؟

قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي الملقب بـ خواجة بزك أي نظام الملك، ولد يوم الجمعة سنة (408هـ الموافق لـ 1017م)، في إحدى قرى "طوس" من نواحي "نيسابور"، نشأ يتيم الأم، وحفظ القرآن الكريم كاملًا وعمره (11 سنة).

تعلم الفقه وألمّ بالمذهب الشافعي كما تعلّم الحديث واللغة العربية والحساب ونبغ فيها كلها، يقول الإمام السبكي: (كان من أولاد الدّهاقين -رؤساء الفلاحين- وكان يتّصف بالفطنة والذكاء وحسن السياسة).

أُطلق على الطوسي لقب «نظام الملك» تشريفا لدوره ومكانته في تدعيم وتقوية مُلك السلاجقة، وحرص نظام الملك على وضع إستراتيجية إدارية أخذته إلى مصاف كبار رجال الدولة في التاريخ الإسلامي، وبفضل سياسته أوجد حكومة مركزية واحدة تتصرف في ممتلكات السلاجقة الواسعة في خراسان وإيران والعراق، وحصّ السلاجقة حديثي الإسلام على التمسك بأهداب الشريعة والمحافظة عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى ربطهم بآداب الإدارة الأميرية وقواعد حكم الملوك السابقين من الفرس وغيرهم.

حرص على التقرب من الرعية، والنظر في مظالمهم، وإقامة العدل فيهم، يقول العلامة السبكي في ذلك: «وإن قعدَ للمظالم أقامَ الكتابَ والسُّنة، وأخاف في الله ببطشه كل ذي يد عادية، تغدو بعدها النفوس مطمئنة، حتى أقرّت بالعدل عظماء السلاطين، واستقرت في أيامه بالأمن، فالناس لا يخشون نازلة المتعالين».

وقد أُثر عنه مواقف كثيرة جدا تدل على اتصاله بعموم الشعب والمظلومين وأصحاب الحقوق، فكان له أيام مخصصة لسماع الشكاوى والتوقيع عليها، ويروي أحد شهود العيان أن مجلسا من هذه المجالس كان يحضره العلامة إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، وقد رمى بعض أصحاب الحاجات رقعة إليه فوقعت على دواته وكان حبرها كثيرا، فسقط على ملابسه واسودّت، وكان من اللافت أنه لم يتغير ولم يغضب، وهو أعظم وزير يحكم دولة تمتد من الصين إلى الأناضول إلى الشام، بل مدّ يده إلى الرقعة وأخذها ووقّع عليها ليُقضى لصاحبها بحاجته، وتعجّب الحاضرون من حلمه. وكثرت مجالسه التي عقدها للنظر في مظالم الرعية في العديد من المدن وعلى رأسها بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وفيها كان يقضي الحوائج، ويُنعم بالهبات الطائلة، والأموال الجزيلة على المستحقين

إنجازات نظام الملك

اهتم نظام الملك بالإدارة، كما أشرف بنفسه على رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فكان أحد أبرز القادة الأوائل في علم الإدارة عبر تاريخنا الإسلامي.

أدت هذه العلاقة التي بناها إلى ازدهار الدولة، واتساع حدودها فشملت البلاد الشام وجزء كبير من بلاد الروم وآسيا الصغرى، وترامت أطرافها من حدود الهند والصين شرقًا إلى البحر المتوسط غربًا، ومن البحر الأسود شمالا إلى الخليج العربي جنوبًا.

أعادت الهيبة للخلافة العباسية، يقول العلامة أبو شامة في كتابه الروضتين: (فَلَمَّا ملك السلجوقية جددوا من هَيْبَة الْخلَافَة مَا كَانَ قد درس، لَا سِيمَا فِي وزارة نظام الْملك، فَإِنَّهُ أعَاد النامُوس والهيبة إِلَى أحسن حالاتها).

تنظيم البريد والعمران

شكّل نظام الملك بنك للمعلومات والاتصالات والاستخبارات، فكان يرسل العيون لجميع الجهات في هيئة تجار وسيّاح، وعين في كل مدينة رجلًا نزيهًا تقيًا يراقب الوالي والقاضي والمحتسب، فنجح بإحباط عدد من المؤامرات ضد الحكومة المركزية، فلا نجاح لدولة إذا خفيت حقائق الأمور عن صنّاع القرار فيها.

كما اهتم بإصلاح الأراضي الزراعية، فوزع المكافآت على كل من يصلح أرضًا، وأحسن تنظيمها وإدارتها، كما اهتم ببناء منشآت المدينة، فبنيت في زمنه الكثير من المساجد وعلى رأسها اهتمامه بعمارة الحرمين الشريفين، وبنى المستشفيات ونحوها.

المدارس النظاميّة

كان نظام الملك أول من أنشأ المدارس النظامية في العالم الإسلامي، فشرع بعمارة المدرسة النظامية في بغداد سنة (457هـ)، وبعدها بسنتين عمم هذه التجربة، فكانت النموذج الأول للتعليم الكامل المؤسسي.

وبدء نورها المعرفي يشع في أرجاء الأمة، فتخرج منها وعمل فيها مجموعة من كبار العلماء من أمثال: (ابن عساكر، والعز بن عبد السلام، وأبو حامد الغزالي، وإمام الحرمين الجويني، وابن الجوزي).

كانت هذه المدارس تعطي معاني: (العلم، والفقه، والقيم، والأخلاق، وتغرس حبّ الشهادة والجهاد)، فكان منها (عماد الدين الأصفهاني وبهاء الدين شداد) اللذان خدما السلطان صلاح الدين الأيوبي، ودرس فيها (عبد الله بن تومرت) مؤسس دولة الموحدين في المغرب العربي.

يضعنا الرحّالة ابن جبير في صورة ما رأى من عظمة هذه المدارس النظامية، فقد رأى ببغداد وحدها أكثر من (30) مدرسة يصفها فيقول: (إنه ما فيها مدرسة إلا وهي بقصر يشابه القصور البديعة بل تقل عنها هذه القصور).

كما أنشأ نظام الملك مدرسة عسكرية فريدة، لم يكن اهتمامها منصبًا على فنون الحرب والقتال فحسب، وإنما جعلها تزرع التربية الإيمانية والأخلاقية عند الجنود، فأوجدت عقيدة عسكرية تحمي البلاد ولا تقهرها.

تأليفه لدليل في الحكم والإدارة

حرص نظام الملك على تدوين تجربته وخبرته في الإدارة في كتاب يكون «دليلا في فن الحكم والإدارة»، ومن هنا: يُعدُّ كتابه «سياست نامة» خُلاصة تجاربه في الإدارة والحكم، وقد ألّفه في أواخر حياته بناء على طلب السلطان ملكشاه، الذي كلّف سنة 479هـ/1086م عددا من مشاهير دولته وحكمائها أن ينظروا في أحوال المملكة السلجوقية، ويكتبوا له عن كل شيء غير محمود فيها، وأن يرفقوا بذلك ما يعرفونه من السنن الحميدة للملوك السابقين، ثم يعرضوها عليه ليتخذ منها دستورا له، فقدّموا له عدّة كُتب اختار منها كتاب نظام الملك «سياست نامه» أو «سير الملوك» وقال: «لقد اتخذتُ هذا الكتاب إماما لي وعليه سأسير».

ومن هنا تحوّل نظام الملك من مجرد وزير وإداري إلى الرجل الأول في الدولة حين سلّمه السلطان ملكشاه مقاليد الحل والعقد والمال والحكم وجعله يتصرفُ فيها كيفما شاء دون محاسبة أو مراجعة، بل إلى أيقونة ومُنظّر لكامل المشروع السلجوقي على مستوى الأخلاق أو الآداب السلطانية وعلى مستوى الإدارة السلطانية ومعاونيها، وآليات التعامل الحكيمة مع العامة/الشعب، وإستراتيجياتها وأهدافها الكبرى؛ فقد نصحَ السلطان بالاعتماد على البريد لوصول الأخبار العاجلة إليه بسرعة في ظل مساحة الإمبراطورية السلجوقية المترامية في آسيا، فضلًا عن ضرورة وجود فريق قوي من المخابرات أو باصطلاح ذلك العصر «العيون» ليكونوا بين الناس، ويعرفوا آخر الأخبار والمظالم، أو المؤامرات والكوارث لإيصالها لأولي الأمر بصورة عاجلة.

وكانت الوصية الأهم من ذلك كله التي وجهها نظام الملك في ثنايا كتابه، والتي اتخذها السلاجقة مشروعا لهم، بل اتخذها الزنكيون والأيوبيون والمماليك وسلاجقة الروم والعثمانيون وكلهم من رحم الإدارة السلجوقية خرجوا، أن نصح السلطان بضرورة تنويع عناصر وأعراق الجيش السلجوقي، وعدم الاعتماد على عرق واحد مثل الأتراك فقط أو العرب فقط أو الفرس فقط، حتى يأمن عدم التمرد والعصيان، وكان نظام الملك أمينا حين أشار إلى أن هذا النظام كان معمولا به في الدولة الغزنوية التي جاء السلاجقة على أنقاضها.

اغتيال نظام الملك

في رمضان عام (485هـ): خرج "نظام الملك" مع السلطان "ملك شاه" من أصبهان قاصدًا بغداد، وكان صائمًا فأفطر في الطريق، جاءه طفل من الحشّاشين مستغيثًا فلما اقترب منه رماه بسكين في قلبه، وكان آخر ما قاله: (لا تقتلوا قاتلي فإني قد عفوت عنه)، ثم نطق الشهادة ومات، فحُمل إلى أصبهان ودفن فيها.

قال عنه المؤرخ ابن عقيل: نظام الملك بهر العقول جودًا وكرمًا وعدلًا وإحياءً لمعالم الدين، كانت أيامه أيام دولة أهل العلم، ثم ختم له بالقتل وهو في طريقه إلى الحج ومات في رمضان، مات ملكًا في الدنيا ملكًا في الآخرة.

من العمل المساقاة وإجارة الأجير

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي (ح 50)

الحمْدُ للهِ الذي شرَعَ للنَّاس أحكامَ الرَّشاد، وحذَّرَهم سُبلَ الفَساد، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ هادٍ، المبعوثُ رحمةً للعباد، الَّذي جاهَدَ في اللهِ حقَّ الجِهاد، وعلى آله وأصحابِه الأطهارِ الأمجاد، الَّذين طبَّقوا نظامَ الإسلامِ في الحُكمِ والاجتماعِ والسِّياسةِ والاقتصاد، فاجْعَلْنا اللَّهمَّ معهُمْ، واحشُرْنا في زُمرتِهِمْ يومَ يقومُ الأشْهادُ يومَ التَّنادِ، يومَ يقومُ النَّاسُ لربِّ العباد.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ وبعدُ: نُتابِعُ معكُمْ سلسلةَ حلقاتِ كتابِنا إرواءُ الصَّادي منْ نميرِ النِّظامِ الاقتصادي، ومعَ الحلقةِ الخمسينَ وعُنوانُها: «من العملِ المساقاةِ، وإجارةِ الأجير». نتأمَّلُ فيها ما جاءَ في كتابِ النِّظامِ الاقتصاديِّ في الإسلامِ (صفحة 84) للعالمِ والمفكِّرِ السِّياسيِّ الشَّيخِ تقيِّ الدِّينِ النَّبهانيِّ. يقولُ رحمَهُ اللهُ:

«ومنْ أنواعِ العملِ المساقاةُ، وهي أنْ يدفعَ الشَّخصُ شجرَهُ إلى آخرَ ليقومَ بسقْيِه، وعملِ سائرِ ما يحتاجُ إليه بجزْءٍ معلومٍ لهُ منْ ثمرِه. وإنَّما سُمِّيَتْ مُساقاةً لأنَّها مُفاعلةٌ منَ السَّقْي. لأنَّ أهلَ الحجازِ أكثرُ حاجةِ شجرِهِمْ إلى السَّقْي، لأنَّهُمْ يستقُونَ منَ الآبارِ فسُمِّيَتْ بذلكَ. والمساقاةُ هي منَ الأعمالِ الَّتي نصَّ الشَّرعُ على جوازِها. فقدْ روى مُسلمٌ عنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما قالَ: «عامَلَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أهلَ خيبرَ بشطْرِ ما يخرجُ منها منْ ثمرٍ أو زرْعٍ.»

وتجوزُ المساقاةُ في النَّخلِ والشَّجرِ والكرْمِ بجزْءٍ معلومٍ، يجعلُ للعاملِ منَ الثَّمرِ، وهذا في الشَّجرِ الَّذي لهُ ثمرٌ فقطْ. أمَّا ما لا ثمرَ لهُ منَ الشَّجرِ كالصَّفصافِ، أو لهُ ثمرٌ غيرُ مقصودٍ كالصَّنوبرِ والأرزِ فلا تجوزُ المساقاةُ عليه، لأنَّ المساقاةَ إنَّما تكونُ بجزْءٍ منَ الثَّمرةِ، وهذا لا ثمرةَ مقْصودةَ لهُ. إلَّا أنْ يكونَ ممَّا يقصدُ ورقُهُ كالتُّوتِ والوردِ فإنَّهُ تجوزُ فيه المساقاةُ. لأنَّهُ في معنى الثَّمرِ، لأنَّهُ نماءٌ يتكرَّرُ كلَّ عامٍ، ويُمكنُ أخْذُهُ والمساقاةُ عليه بجزْءٍ منهُ فيثْبُتُ لهُ مثْلُ حُكمِه.

إجارة الأجير:

أجازَ الإسلامُ للفردِ أنْ يستأجرَ أجراءَ، أي عُمَّالاً يعملونَ لهُ. قالَ تعالى: ﴿أهُمْ يقْسِمُونَ رحْمةَ ربِّكَ نحْنُ قسَمْنا بيْنَهُمْ معيشَتَهُمْ في الحياةِ الدُّنيا ورفَعْنا بعْضَهُمْ فوْقَ بعْضٍ درجاتٍ ليتَّخِذَ بعْضُهُمْ بعْضاً سُخْرِيًّا﴾. وروى ابنُ شهابٍ فقالَ: أخْبرني عُروةُ بنُ الزُّبيرِ، أنَّ عائشةَ أمَّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنْها قالتْ: «استأجرَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وأبو بكْرٍ رجُلاً منْ بني الدِّيلِ هادِيًا خرِّيتًا وهُوَ على دينِ كفَّارِ قُريشٍ فدفعا إليه راحلتيْهِما، ووَاعداهُ غارَ ثورٍ بعدَ ثلاثِ ليالٍ براحلتيْهِما صُبْحَ ثلاثٍ». وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فإنْ أرْضعْنَ لكُمْ فآتُوهُنَّ أجُورَهُنَّ﴾.

وروى البُخاريُّ عنْ أبي هُريرةَ قالَ: قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ثلاثةٌ أنا خصْمُهُمْ يومَ القيامةِ: رجُلٌ أعْطى بي ثمَّ غدرَ، ورجُلٌ باعَ حرًّا فأكلَ ثمنَهُ، ورجُلٌ استأجرَ أجيرًا فاستوفى منهُ ولَمْ يُعْطِهِ أجْرَهُ».

والإجارةُ هي تمليكُ منَ الأجيرِ للمُستأجرِ منْفعةً، وتمْليكُ منَ المُستأجرِ للأجيرِ مالاً. فهي عقْدٌ على المنْفعةِ بعوضٍ. والعقْدُ في إجارةِ الأجيرِ إمَّا أنْ يردَ على منْفعةِ العملِ الَّذي يقومُ به الأجيرُ، وإمَّا أنْ يردَ على منْفعةِ الأجيرِ نفْسِه، فإذا وردَ العقْدُ على منْفعةِ العملِ، كانَ المعْقودُ عليه هُوَ المنْفعةَ الَّتي تحْصلُ منَ العملِ، كاستئْجارِ أرْبابِ الحرفِ والصَّنائعِ لأعْمالٍ معيَّنةٍ، كاستئْجارِ الصَّباغِ والحدَّادِ والنَّجَّارِ. وإنْ وردَ العقْدُ على منْفعةِ الشَّخصِ، كانَ المعْقودُ عليه هُوَ منْفعةَ الشَّخصِ، كاستئْجارِ الخدْمةِ والعُمَّالِ.

وهذا الأجيرُ إمَّا أنْ يعملَ للفردِ فقطْ مدَّةً معلومةً، كمَنْ يشْتغلُ في معْملٍ أو بُستانٍ أو مزْرعةٍ لأحدِ النَّاسِ بأجْرةٍ معيَّنةٍ، أو كموظَّفي الحكومةِ في جميعِ مصالحِها. وإمَّا أنْ يعملَ عمَلاً معيَّنًا لجميعِ النَّاسِ بأجْرةٍ معيَّنةٍ عمَّا يعملُ، كالنَّجَّارِ والخيَّاطِ والحذَّاءِ ومَنْ شاكلَهُمْ. والأوَّلُ هُوَ الأجيرُ الخاصُّ، والثَّاني هُوَ الأجيرُ المشْتركُ أو الأجيرُ العامُّ».

وقبلَ أنْ نودِّعَكُمْ مُستمعينا الكرامَ نُذكِّرُكُمْ بأبرزِ الأفكارِ الَّتي تناوَلَها موضوعُنا لهذا اليوم:

1- المساقاةُ منْ أنواعِ الأعْمالِ الَّتي نصَّ الشَّرعُ على جوازِها.

2- المساقاةُ: هي أنْ يدفعَ الشَّخصُ شجرَهُ إلى آخرَ ليقومَ بسقْيِه، وعملِ سائرِ ما يحتاجُ إليه بجزْءٍ معلومٍ لهُ منْ ثمرِه.

3- تجوزُ المساقاةُ في النَّخلِ والكرْمِ والشَّجرِ الَّذي لهُ ثمرٌ بجزْءٍ معلومٍ يجعلُ للعاملِ منَ الثَّمرِ.

4- ما لا تجوزُ المساقاةُ عليه منَ الشَّجرِ:

أ- ما لا ثمرَ لهُ منَ الشَّجرِ كالصَّفصافِ.

ب- ما لهُ ثمرٌ غيرُ مقْصودٍ كالصَّنوبرِ والأرزِ.

5- ما تجوزُ المساقاةُ عليه منَ الشَّجرِ: هُوَ ما يقْصدُ ورقُهُ كالتُّوتِ والوردِ؛ لأنَّهُ يمكنُ أخْذُهُ والمساقاةُ عليه بجزْءٍ منهُ.

6- أجازَ الإسلامُ للفردِ أنْ يستأجرَ أجراءَ، أي عُمَّالاً يعملونَ لهُ.

7- الإجارةُ: هي عقْدٌ على المنْفعةِ بعوضٍ.

8- الإجارةُ: هي تمليكُ منَ الأجيرِ للمُستأجرِ منْفعةً، وتمْليكُ منَ المُستأجرِ للأجيرِ مالاً.

9- العقْدُ في إجارةِ الأجيرِ نوعانِ:

أ- عقْدٌ على منْفعةِ العملِ. والمعْقودُ عليه هُوَ المنْفعةُ الَّتي تحْصلُ منَ العملِ كاستئْجارِ الصَّباغِ.

ب- عقْدٌ على منْفعةِ الأجيرِ نفْسِه. والمعْقودُ عليه هُوَ منْفعةُ الشَّخصِ، كاستئْجارِ الخدْمةِ والعُمَّالِ.

10- الأجيرُ نوعانِ:

أ- الأجيرُ الخاصُّ: وهُوَ مَنْ يعملُ للفردِ فقطْ مدَّةً معلومةً، كمَنْ يشْتغلُ في معْملٍ أو بُستانٍ.

ب- الأجيرُ المشْتركُ أو الأجيرُ العامُّ: وهُوَ مَنْ يعملُ عمَلاً معيَّنًا لجميعِ النَّاسِ بأجْرةٍ معيَّنةٍ كالنَّجَّارِ.

أيها المؤمنون:

نكْتفي بهذا القدْرِ في هذه الحلْقةِ، وللحديثِ بقيَّةٌ، موعدُنا معكُمْ في الحلْقةِ القادمةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فإلى ذلكَ الحينِ وإلى أنْ نلْقاكُمْ ودائمًا، نتْرُكُكُمْ في عنايةِ اللهِ وحفْظِه وأمْنِه، سائلينَ المولى تباركَ وتعالى أنْ يعزَّنا بالإسلامِ، وأنْ يعزَّ الإسلامَ بنا، وأنْ يُكرمَنا بنصْرِه، وأنْ يُقرَّ أعيُنَنا بقيامِ دولةِ الخلافةِ على منْهاجِ النُّبوَّةِ في القريبِ العاجلِ، وأنْ يجْعلَنا منْ جُنودِها وشُهودِها وشُهَدائِها، إنَّهُ وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه. نشْكُرُكُمْ على حُسنِ استماعِكُمْ، والسَّلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه.

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: حسن نوير
www.attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17 نهج باب الخضراء - تونس
التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info
STAG